تحليل تصدير واستيراد بعض المنتجات

استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية

ورقة العمل رقم 233

نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - Trade FFP Subcontract-ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي، ومهند مهدي، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه..

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة باستيراد بعض المنتجات المحددة، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث طبق المركز في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 3901، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

Abstract

This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the import process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's import processes on a global scale. Specifically, the study delves into the import process of polymers of ethylene, in primary forms, focusing on products categorized under HS Code 3901. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية

(رمز النظام المنسق 3901)

الجزء الأول: الوضع الحالي

مقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم أربعة أقسام على النحو التالي: 1- وصف تفصيلي لقطاع الصناعات الكيماوية، بما في ذلك هيكل الصناعة؛ 2- سرد لإجراءات الإنتاج والتجارة في مجال بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901)؛ 3- توثيق مفصل لإجراءات الاستيراد المتعلقة بالمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 3901)؛ 4- الإطار الزمني لإجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين. أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

1- وصف قطاع الصناعات الكيماوية

يعتبر قطاع الصناعات الكيماوية[1] من القطاعات الاستراتيجية لما له من روابط أمامية وخلفية قوية صناعات مختلفة، ويشمل عدة صناعات متنوعة مثل: صناعة الكيماويات العضوية وغير العضوية، الأسمدة، المستحضرات الصيدلانية، مستخلصات الدباغة، المطاط، واللدائن (البلاستيك) ومنتجاتها.

يبدأ وصف القطاع بإلقاء نظرة عامة على صناعة الكيماويات (التصنيف الصناعي الدولي الموحد إيزيك 20) ككل، ثم ينتقل إلى عرض معلومات محددة حول تصنيع الكيماويات الأساسية، والأسمدة، ومركبات النيتروجين، والبلاستيك، والمطاط الصناعي بصورته الأولية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد إيزيك 201)، بما في ذلك بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901). كما يتضمن الوصف أحدث بيانات متاحة عن توزيع المنشآت والتشغيل في القطاع في جميع المحافظات المصرية، ومدلولات ذلك، بالإضافة إلى الأداء التجاري للقطاع وأهم التحديات التي تواجهه، لا سيما عقب جائحة كوفيد 19.

1-أ الصناعات الكيماوية: التوزيع القطاعي للمنشآت والتشغيل في جميع المحافظات

يشير الشكلان 1-1 و1-2 إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية يستوعب 2% من إجمالي التشغيل في الصناعة التحويلية، ويهيمن الذكور على التشغيل في القطاع كما هو الحال في جميع الصناعات التحويلية في مصر.

[1] تشمل صناعة الكيماويات جميع المنتجات برمز النظام المنسق من 28 إلى 40 في نظام التصنيف المنسق برقمين، وبرمز 20 بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد (الإيزيك). وتندرج بوليميرات الإيثيلين ضمن الكيماويات الأساسية، والأسمدة، ومركبات النيتروجين، واللدائن والمطاط الصناعي بصورتها الأولية (ايزيك 201)، إلا أنها مسجلة برمز 3901 في صناعة اللدائن (البلاستيك) ومنتجاته (رمز النظام المنسق 39).

الشكل 1-1: ترتيب الصناعات التحويلية وفقا لنسبة التشغيل، 2019

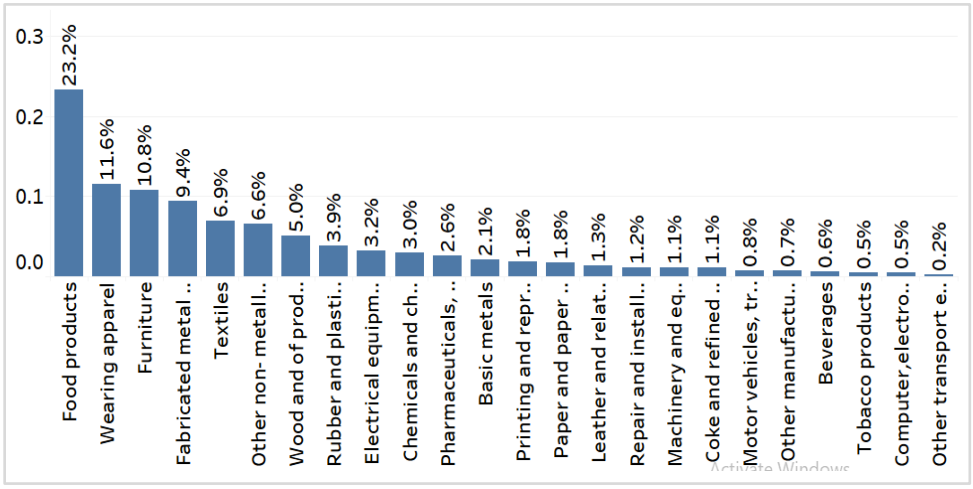

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-2: توزيع التشغيل في الصناعات التحويلية وفقا للنوع (الإناث باللون الأزرق)

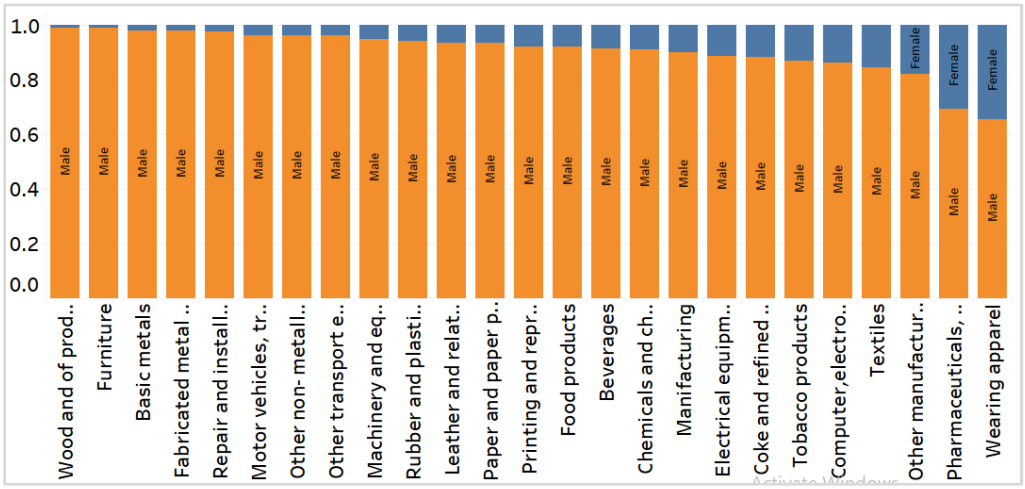

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

تستعرض الأشكال 1-3، 1-4، 1-5، و1-6 توزيع المنشآت والتشغيل في الصناعات الكيماوية في جميع المحافظات؛ من حيث عدد المنشآت والعمالة في كل محافظة، بالإضافة إلى التوزيع النسبي لهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 2187 منشأة بإجمالي عمالة قدرها 101 ألف عامل. وتشير الأشكال بوضوح إلى تركز الصناعات الكيماوية بصورة مرتفعة في القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الشرقية، والغربية، والتي تضم مجتمعة 70% من إجمالي المنشآت وتستوعب أكثر من 73% من إجمالي التشغيل.

الشكل 1-3: إجمالي عدد المنشآت في قطاع الصناعات الكيماوية في كل محافظة

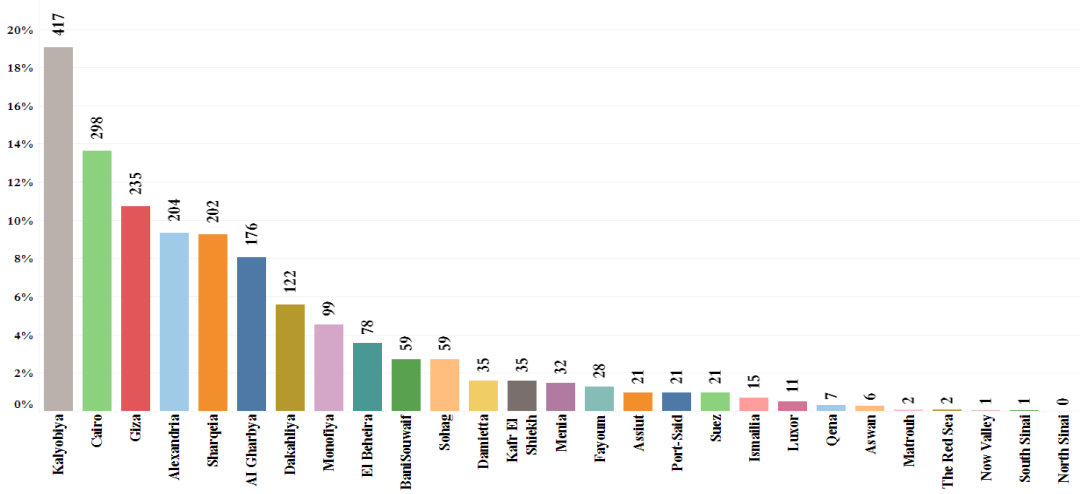

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-4: التوزيع النسبي للمنشآت في قطاع الصناعات الكيماوية على المحافظات

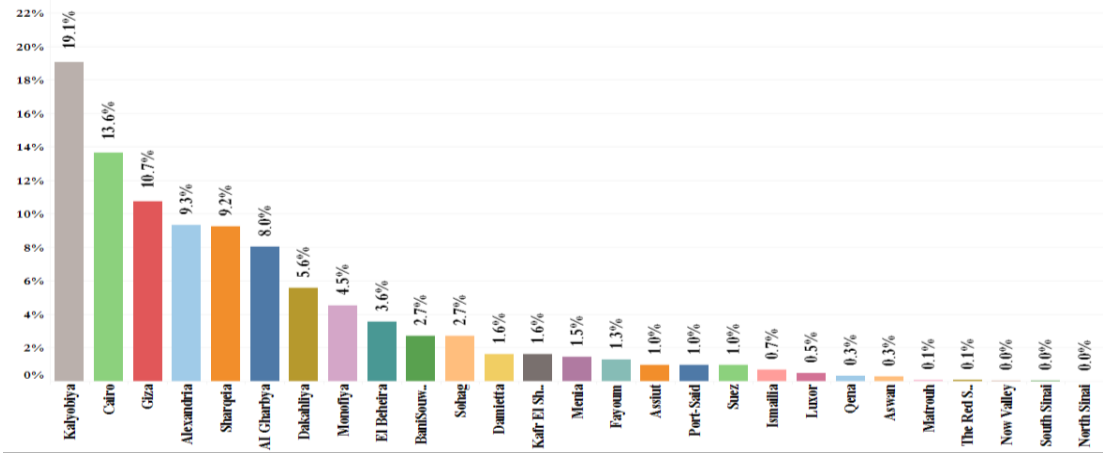

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-5: إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعات الكيماوية في كل محافظة

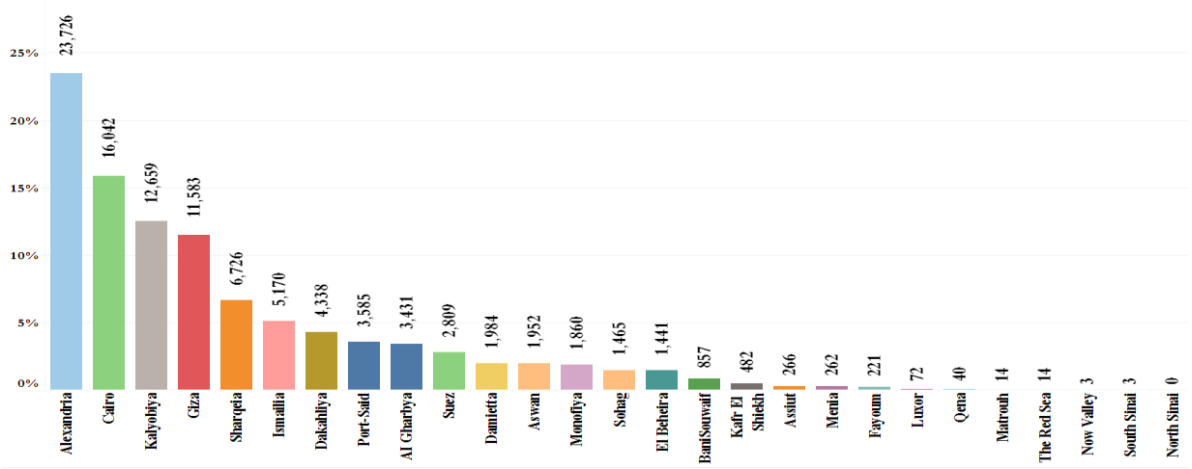

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع الصناعات الكيماوية في كل محافظة

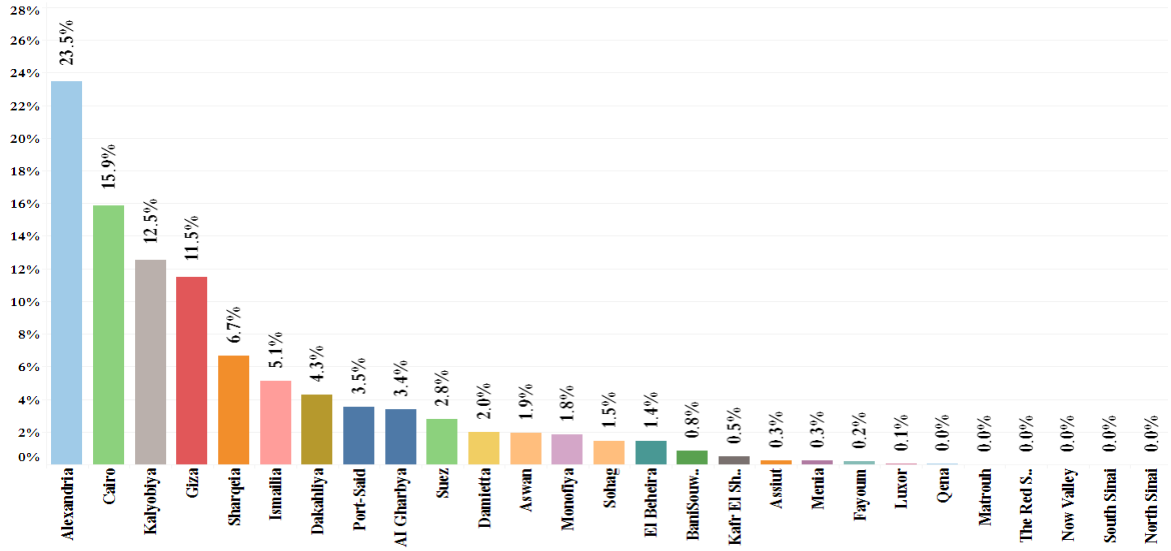

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

ووفقا الجدول 1-1، والرسوم البيانية الدائرية التالية له تنقسم المحافظات لأربع مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والعمالة في الصناعات الكيماوية بها. حيث تضم محافظات المجموعة (أ) 33% من إجمالي المنشآت و28% من إجمالي التشغيل وتشمل محافظتي القاهرة والقليوبية فقط واللتان تضمان معا ثلث المنشآت والتشغيل. ويأتي مستوى تركز المنشآت والتشغيل في محافظات المجموعة (ب) أعلى (43% تقريبا من إجمالي المنشآت وتقريبا نصف إجمالي التشغيل)، وتشمل محافظات الجيزة، والإسكندرية، والشرقية، والغربية، والدقهلية.

وتقل نسبة تركز المنشآت في محافظات المجموعة (ج) حيث تضم 22% من إجمالي المنشآت وتستوعب 15% من إجمالي التشغيل، وتشمل محافظات المنوفية، البحيرة، بني سويف، سوهاج، دمياط، كفر الشيخ، المنيا، الفيوم، أسيوط، بور سعيد، والسويس. وتحوز محافظات المجموعة (د) على أدنى مستوى تركز للمنشآت والتشغيل في الصناعات الكيماوية، وتقع غالبيتها في الصعيد.

وتضم محافظات المجموعات (أ) و(ب) و(ج) مجتمعة 98% من إجمالي المنشآت وتستوعب 93% من إجمالي العمالة. ولا تزيد نسبة المنشآت في المجموعة (د) عن 2% من إجمالي المنشآت بينما لا تتعدى نسبة العمالة بها 7% وغالبيتها تقع في الصعيد والمحافظات الحدودية.

الجدول 1-1: الصناعات الكيماوية - توزيع المنشآت والتشغيل في كل مجموعة من المحافظات

المحافظات	توزيع المنشآت	توزيع العمالة
المجموعة (أ): القليوبية والقاهرة	33%	28%
المجموعة (ب): الجيزة، الإسكندرية، الشرقية، الغربية، الدقهلية	43%	49%
المجموعة (ج): المنوفية، البحيرة، بني سويف، سوهاج، دمياط، كفر الشيخ، أسيوط، بورسعيد، السويس، المنيا، الفيوم	22%	15%
محافظات المجموعة (د): مطروح، البحر الأحمر، الإسماعيلية، الأقصر، قنا، أسوان	2%	7%

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-7: توزيع المنشآت العاملة في الصناعات الكيماوية

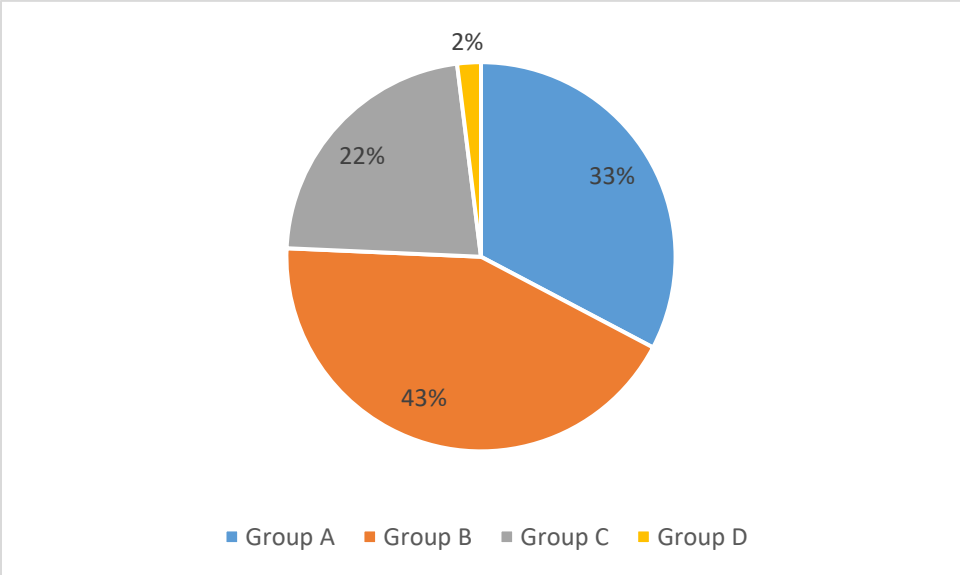

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-8: التوزيع النسبي للتشغيل في الصناعات الكيماوية

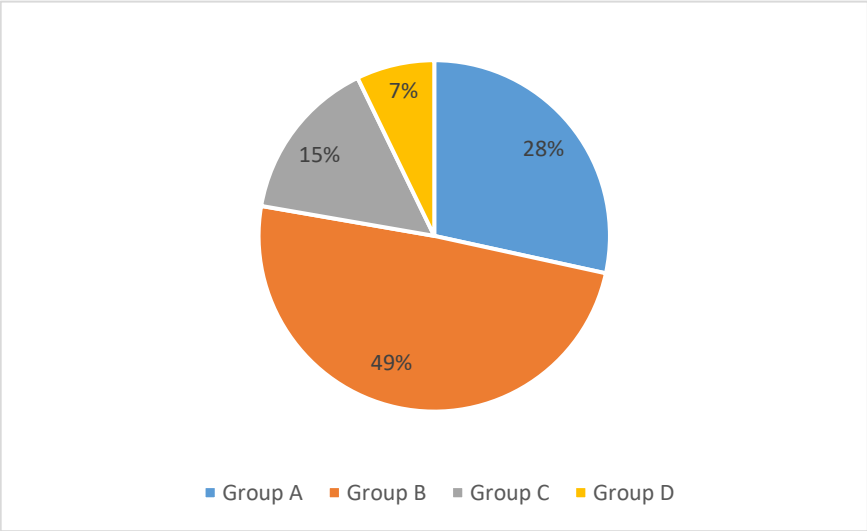

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

حجم المنشآت مقاسا بعدد العمالة بها[2]

يوضح الشكل 1-9 توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها، بينما يبين الشكل 1-10 التوزيع النسبي لها. ويتضح من الشكلين سيطرة المنشآت متناهية الصغر على الصناعات الكيماوية؛ حيث تستوعب 60% من إجمالي العمالة بمتوسط < أو = 10 عامل، ويضم 35% من المنشآت أكثر من 10 وأقل من 50 عامل.

الشكل 1-9: توزيع منشآت القطاع وفقا لحجمها (مقاسا بعدد العمالة)

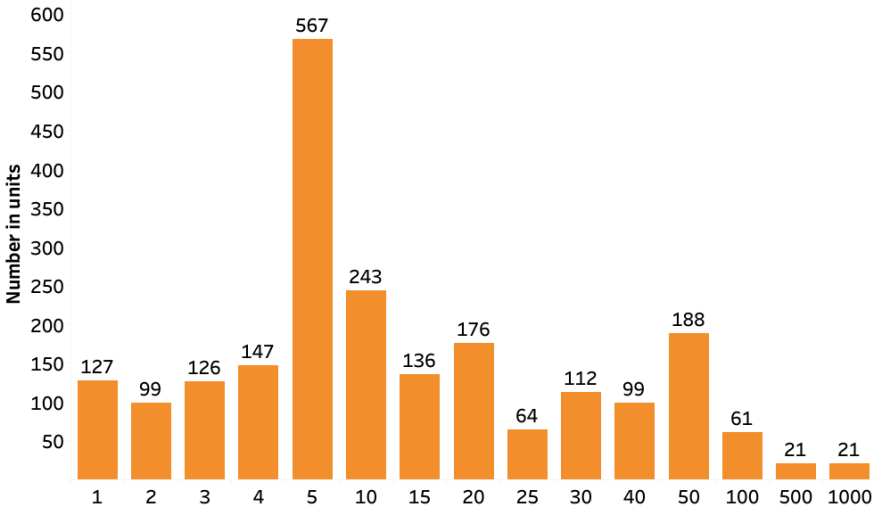

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

[2] في هذه الدراسة، يقدر حجم المنشأة وفقا لعدد العمالة كما يلي: المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا)، المنشآت الصغيرة (أكثر من 5 عاملين وأقل من 50 عاملا)؛ المنشآت المتوسطة (من 50 إلى 500 عامل)، المنشآت الكبيرة (500 عامل فما فوق).

الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت القطاع وفقا للحجم (مقاسا بنسبة العمالة)

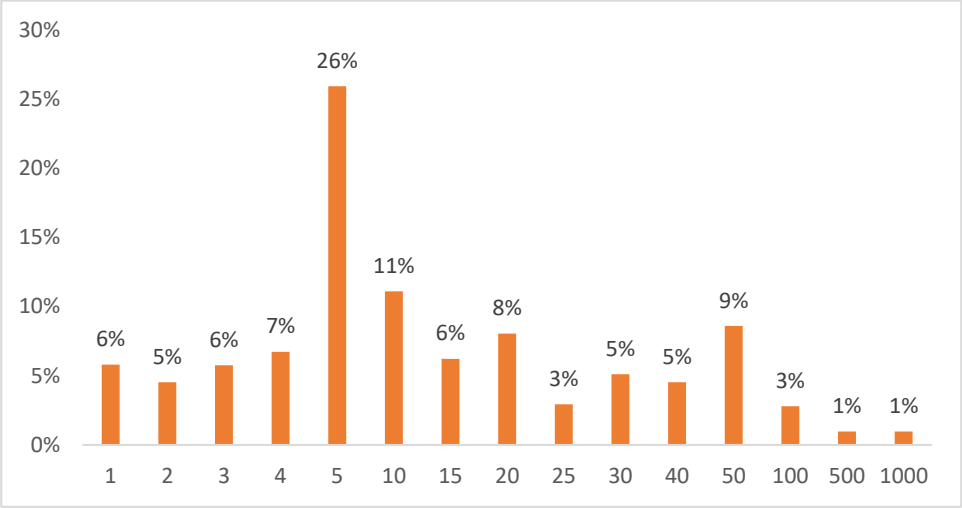

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ب صناعة الكيماويات الأساسية، الأسمدة، مركبات النيتروجين، اللدائن (البلاستيك) والمطاط بصورته الأولية: توزيع المنشآت والتشغيل في جميع المحافظات

تستعرض الأشكال 1-11، و1-12، و1-13، و1-14 توزيع المنشآت والعمالة في صناعة الكيماويات الأساسية واللدائن بصورته الأولية على جميع المحافظات المصرية من حيث عدد المنشآت والعمالة في كل محافظة، بالإضافة إلى التوزيع النسبي لكل منهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 1150 منشأة بعمالة إجمالية قدرها 65 ألف عامل.

ويتضح من الأشكال، تركز غالبية مصانع الكيماويات الأساسية واللدائن بصورته الأولية في محافظات الوجه البحري (85% في المتوسط من إجمالي المنشآت) و81% من إجمالي التشغيل. حيث يضم إقليم القاهرة الكبرى وحده نحو نصف إجمالي عدد المنشآت و43% من إجمالي التشغيل، تليه الإسكندرية بنسبة 8.4% من إجمالي المنشآت و24% من إجمالي التشغيل.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في تصنيع الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية في كل محافظة

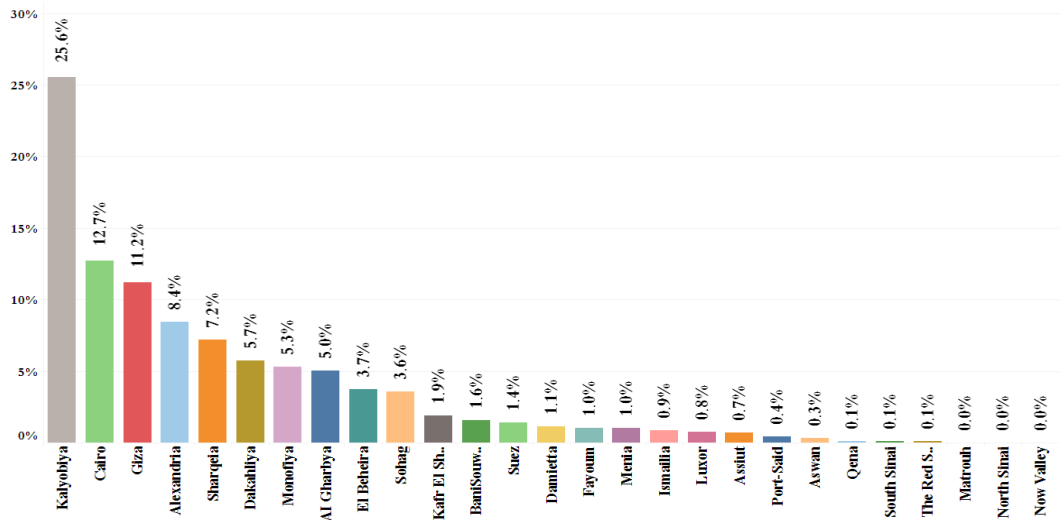

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت العاملة في تصنيع الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية

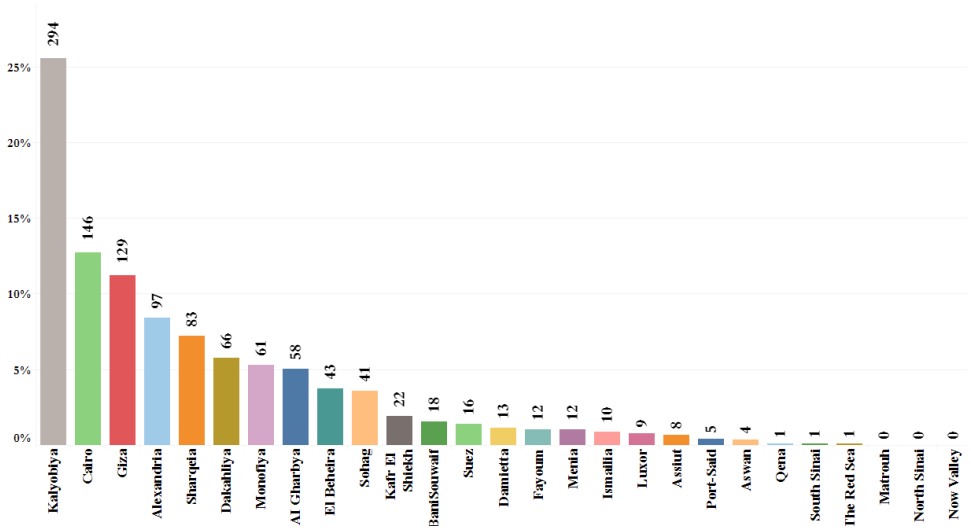

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعاملين في تصنيع الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية في كل محافظة

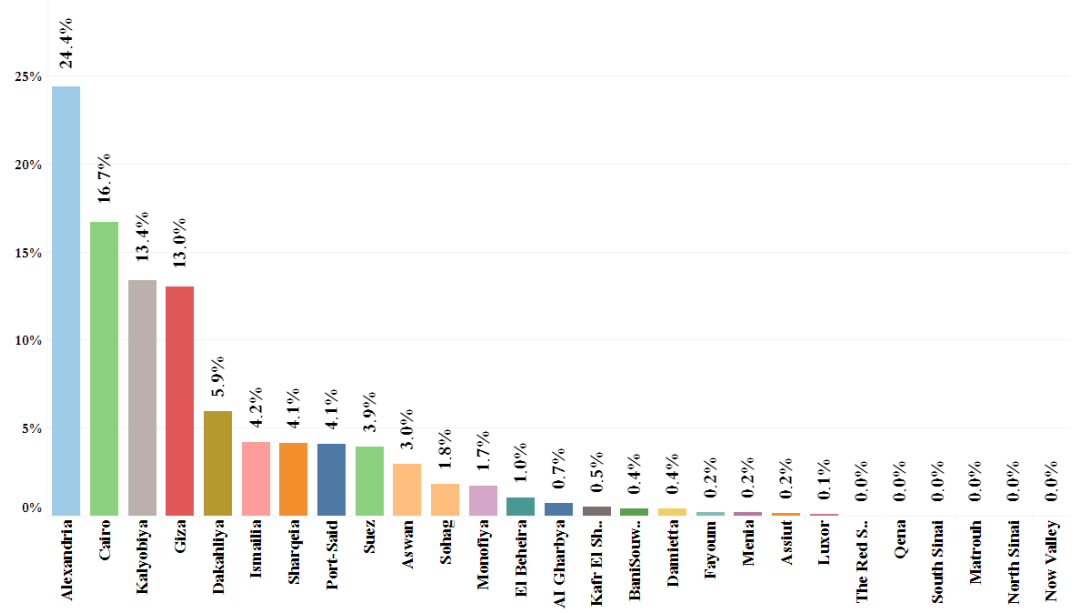

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-14: إجمالي عدد العاملين في تصنيع الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية في كل محافظة

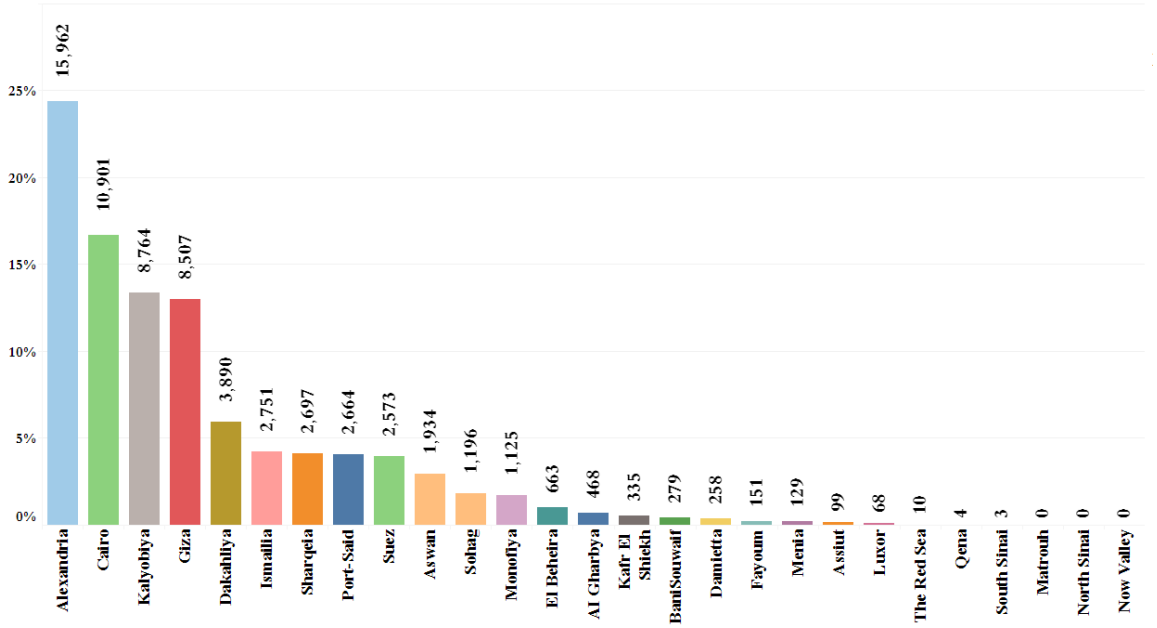

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

وتقسم الأشكال الدائرية التالية المحافظات إلى 3 مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والتشغيل بها، حيث تضم محافظات المجموعة (أ) 49% من إجمالي المنشآت وتستوعب 43% من إجمالي التشغيل وتشمل القليوبية والجيزة والقاهرة. بينما يقل مستوى تركيز المنشآت (32%) والتشغيل (37%) في محافظات المجموعة (ب)، وتشمل 5 محافظات هي: الإسكندرية،

والشرقية، والغربية، والدقهلية، والمنوفية. وتأتي محافظات المجموعة (ج) بأقل نسبة تركز للمنشآت (19%) والتشغيل (20%) وتشمل 16 محافظة تقع في الصعيد والوجه البحري.

الشكل 1-15: توزيع المنشآت في صناعة الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية

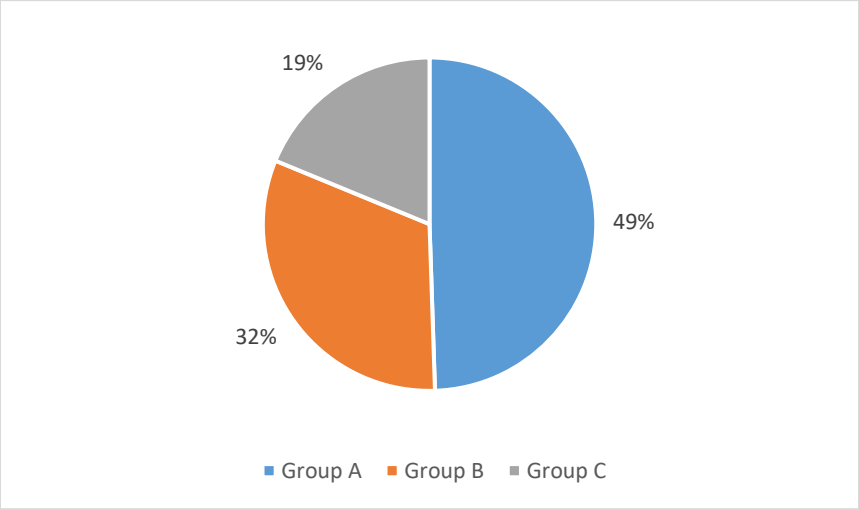

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-16: توزيع العمالة في صناعة الكيماويات الأساسية واللدائن والمطاط الصناعي بصورته الأولية

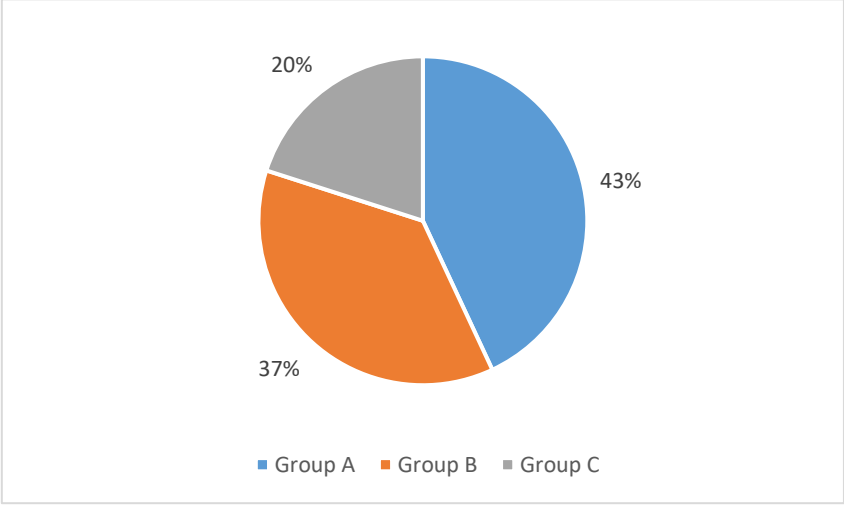

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ج الأداء التجاري لقطاع اللدائن (البلاستيك)[3] بالتركيز على بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901)

وفقا للجدول 1-2 بلغت واردات مصر من اللدائن (رمز النظام المنسق 39) 4 مليار دولار تقريبا خلال عام 2021 (5% من الواردات غير النفطية لمصر، و7% من إجمالي واردات الصناعة التحويلية). وتشمل أهم الدول الموردة لمصر: السعودية والصين بنسب 26% و13% من إجمالي الواردات المصرية. في حين سجلت صادرات مصر من اللدائن 2.6 مليار دولار أو ما يمثل 6.5% من إجمالي الصادرات و12% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية. وأهم الدول المستقبل للصادرات المصرية هي: تركيا (16%)، بلجيكا (7%)، وإيطاليا (7%).

الجدول 1-2: الأداء التجاري لقطاع اللدائن في 2021

رمز النظام المنسق	الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات المصرية في عام 2021	% من واردات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021	الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات المصرية في عام 2021	% من صادرات الصناعة التحويلية المصرية في عام 2021
39	3,921,143	5.31	7.91	2,640,021	6.5	11.9

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

يوضح الجدول 1-3 الأداء التجاري لكافة المنتجات برمز النظام المنسق 39، وبالنسبة للمنتج محل الدراسة (بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901))، فيشير الجدول بوضوح إلى مدى أهميته حيث يشكل وحده 25%% من إجمالي الواردات من المنتجات في الفئة 39 وما يزيد عن 20% من إجمالي الصادرات.

وقد بلغت قيمة واردات مصر من بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901) نحو مليار دولار تقريبا في عام 2021؛ حيث تعتبر السعودية والإمارات أهم الموردين لمصر (47% و22% على التوالي من إجمالي واردات مصر من المنتجات برمز النظام المنسق (3901)). بينما سجلت صادرات مصر من بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901) 545.6 مليون دولار في نفس العام (تقريبا نصف قيمة الواردات). وتضم أهم الدول المستقبلة للصادرات المصرية من هذا المنتج: بلجيكا (24%)، اسبانيا (12%)، المملكة المتحدة (9%)، وإيطاليا (7.5%).

[3] رمز النظام المنسق للبلاستيك ومنتجاته هو 39 وفقا للنظام المنسق من رقمين، ورمز النظام المنسق لبوليميرات الإثيلين بصوره الأولية هو 3901 وفقا لتصنيف النظام المنسق من 4 أرقام.

الجدول 1-3: الأداء التجاري لمنتجات اللدائن بمرز النظام المنسق 39، ووضع المنتجات برمز النظام المنسق 3901، عام 2021

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (39)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (39)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
'3901	Polymers of ethylene, in primary forms	972803	24.809	545673	20.669	-427,130
'3902	Polymers of propylene or of other olefins, in primary forms	707060	18.032	527738	19.990	-179,322
'3903	Polymers of styrene, in primary forms	249539	6.364	22965	0.870	-226,574
'3904	Polymers of vinyl chloride or of other halogenated olefins, in primary forms	353648	9.019	219692	8.322	-133,956
'3905	Polymers of vinyl acetate or of other vinyl esters, in primary forms; other vinyl polymers, ...	41009	1.046	22933	0.869	-18,076
'3906	Acrylic polymers, in primary forms	146080	3.725	20333	0.770	-125,747
'3907	Polyacetals, other polyethers and epoxide resins, in primary forms; polycarbonates, alkyd resins, ...	273123	6.958	355860	13.478	82,994
'3908	Polyamides, in primary forms	15978	0.407	55	0.002	-15,923
'3909	Amino-resins, phenolic resins and polyurethanes, in primary forms	105863	2.700	40168	1.522	-65,695
'3910	Silicones in primary forms	27512	0.702	2969	0.112	-24,543
'3911	Petroleum resins, coumarone-indene resins, polyterpenes,	36195	0.923	143	0.005	-36,052

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (39)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (39)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
	polysulphides, polysulphones and other ...					
'3912	Cellulose and its chemical derivatives, n.e.s., in primary forms	70918	1.809	397	0.015	-70,521
'3913	Natural polymers, e.g., alginic acid, and modified natural polymers, e.g., hardened proteins, ...	5061	0.129	345	0.013	-4,716
'3914	Ion-exchangers based on polymers of heading 3901 to 3913, in primary forms	3022	0.077	88	0.003	-2,934
'3915	Waste, parings and scrap, of plastics	5246	0.134	0	0.000	-5,246
'3916	Monofilament of which any cross-sectional dimension > 1 mm, rods, sticks and profile shapes, ...	16221	0.414	1784	0.068	-14,437
'3917	Tubes, pipes and hoses, and fittings therefor, e.g., joints, elbows, flanges, of plastics	145860	3.720	128904	4.883	-16,956
'3918	Floor coverings of plastics, whether or not self-adhesive, in rolls or in the form of tiles; ...	10684	0.272	3492	0.132	-7,192
'3919	Self-adhesive plates, sheets, film, foil, tape, strip and other flat shapes, of plastics, whether ...	92251	2.353	7373	0.279	-84,878
'3920	Plates, sheets, film, foil and strip, of non-cellular	175261	4.470	410076	15.533	234,815

الرمز	جدول المنتجات	قيمة الواردات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتج (39)	قيمة الصادرات في عام 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتج (39)	الميزان التجاري في عام 2021، ألف دولار
	plastics, not reinforced, laminated, ...					
'3921	Plates, sheets, film, foil and strip, of plastics, reinforced, laminated, supported or similarly ...	191891	4.894	40988	1.553	-150,903
'3922	Baths, shower-baths, sinks, washbasins, bidets, lavatory pans, seats and covers, flushing cisterns ...	11198	0.286	86734	3.285	75,536
'3923	Articles for the conveyance or packaging of goods, of plastics; stoppers, lids, caps and other ...	75057	1.914	126874	4.806	51,817
'3924	Tableware, kitchenware, other household articles and toilet articles, of plastics (excluding ...	26566	0.678	18655	0.707	-7,911
'3925	Builders' ware of plastics, n.e.s.	32312	0.824	2052	0.078	-30,260
'3926	Articles of plastics and articles of other materials of heading 3901 to 3914, n.e.s.	131082	3.343	54163	2.037	-77,312
	Total HS code 39	3,921,143		2,640,021		-1,281,122

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

1-د الأداء التجاري لقطاع اللدائن بالتركيز على بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901) أثناء جائحة كوفيد 19

تراجعت واردات مصر من اللدائن خلال عام 2020إلى 22% بسبب الجائحة، بينما جاء التراجع في واردات بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية بدرجة أقل خلال نفس العام (16% مقارنة بعام 2019). ولكن شهدت الواردات برمز النظام المنسق 39 و3901 تعاف خلال عام 2021. حيث نمت واردات بوليميرات الإيثيلين 55% خلال 2021 مقابل نمو قدره 32% في قطاع اللدائن ككل.

الشكل 1-17: واردات مصر من اللدائن بالتركيز على بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (2019-2021)

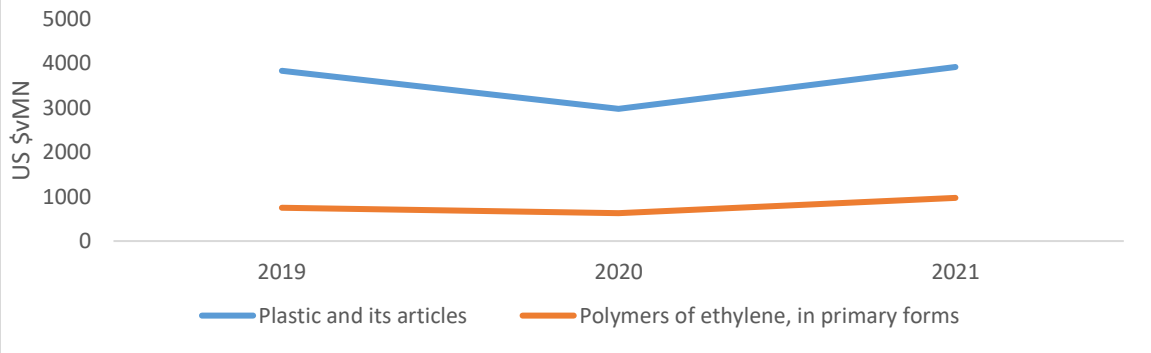

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

2- سرد تحليلي لقطاع بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901)

صناعة اللدائن من الصناعات المتنامية والواعدة في مصر التي تتمتع فيها بميزة تنافسية قوية حيث تضاعفت الميزة النسبية الظاهرة للبلاستيك تقريبا خلال الفترة من 2005 حتى 2015. ويتم تصنيعه في نحو 1273 مصنع ويبلغ إجمالي قيمته السوقية نحو 4 مليار دولار ويستوعب 415 ألف عامل بالإضافة إلى عدد كبير من المنشآت في القطاع غير الرسمي. وتعتبر بوليميرات الإيثيلين من أهم الخامات المستخدمة في صناعة اللدائن بالإضافة إلى البروبلين، والبي في سي، إلخ. ويشمل البولي إيثيلين مجموعة متنوعة من المواد التي تختلف بحسب تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة والمنتج النهائي نفسه، ويستخدم في كثير من التطبيقات التي تتراوح بين تغليف وتعبئة الأغذية، لقطع غيار السيارات، والأكياس البلاستيكية والحاويات والأفلام، والحفاضات، وكابلات علب المشروبات والخراطيم وخطوط الأنابيب لصناعة النفط والغاز والأنابيب للصناعات النووية.

وتستهلك مصر سنويا نحو 3 مليون طن تقريبا من المواد البلاستيكية، ومن المتوقع نمو الطلب بنسبة 10% سنويا خلال الخمسة أعوام القادمة على الأقل.

وهناك بعض الملاحظات الخاصة بإجراءات إنتاج والتجارة في المنتجات برمز النظام المنسق 3901 في مصر:

الملاحظة رقم 1:

رغم حقيقة أن البولي إيثيلين أحد الخامات الرئيسية المستخدمة في صناعة اللدائن (البلاستيك)، إلا أن هناك منتجان حكوميان أساسيان فقط في الدولة، حيث يزودان السوق بنحو 500 ألف طن أو 16% من احتياجاته من خامات البلاستيك، ويتم استيراد غالبية الخامات (أكثر من ثلثي البولي إيثيلين) بينما يتم الحصول على نسبة ضئيلة عبر إعادة التدوير.

الملاحظة رقم 2:

الشركتان الحكوميتان، وتحديدا، شركة سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك) والشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)، يتبعان وزارة البترول ويوفرون بانتظام لمصانع البلاستيك الصغيرة (مثل مجمع مرغم 1 و2) احتياجاتها وفقا للبروتوكول الموقع بين وزارتي التجارة والصناعة ووزارة البترول، والذي يتم العمل به منذ سنوات.

منذ ارتفاع أسعار الخامات العالمية بسبب الاضطرابات العالمية في سلسلة التوريد ذات الصلة، تواجه مصانع البلاستيك الصغيرة مشكلات كبيرة في الحصول على الخامات بأسعار يمكن تحملها بما في ذلك البولي إيثيلين. وتفاقمت المشكلة بفعل قرار البنك المركزي الأخير في مارس 2022.

وتوقفت الشركتان عن توفير احتياجات مصانع البلاستيك الصغيرة بسبب نقص الإنتاج. ولا تستطيع هذه المصانع استيراد احتياجاتها مباشرة لأنها بكميات صغيرة ومفتتة ولا يتوافر لديها السيولة الكافية اللازمة للاستيراد.

الملاحظة رقم 3:

وأدى نقص الخامات وارتفاع أسعارها تلقائيا إلى مشكلات في إنتاج منتجات البلاستيك وتصديرها، ومن ثم فقد كثير من المصدرين المصريين الأسواق خاصة في أفريقيا لعدم قدرتهم على منافسة نظرائهم من الدول الأخرى لا سيما المنتجين السعوديين سريعي الصعود.

الملاحظة رقم 4:

بالنسبة للبولي إيثيلين المستورد، لا تطبق مصلحة الجمارك المصرية نظام تقييم المخاطر وتقوم بفحص 100% من كل شحنة، حتى لو انها قادمة من نفس المورد ويستوردها نفس المستورد المصري. ورغم أن ذلك ينطبق على جميع المنتجات المستوردة الأخرى إلا أنه يتسبب في مشكلة جدية عندما يتعلق الأمر بمنتج وسيط مثل البولي إيثيلين حيث يؤدي إلى إبطاء إنتاج وصادرات جميع المنتجات المصنوعة من البلاستيك.

الملاحظة رقم 5:

كما في حالة منتجات الحديد والصلب، تقوم الجمارك بإعادة تقييم أسعار بوليميرات الإيثيلين، وذلك نظريا بدعوى التأكد من أن الأسعار واقعية وتتسق مع التغيرات في الأسعار الدولية، لا سيما وأن الفواتير من الصين تأتي بقيم منخفضة في أغلب الأحوال عن الأسعار الحقيقية. والهدف من إعادة التسعير هو تصحيح هذا الوضع وتجنب الاحتيال. ولكن على أرض الواقع، يتم إعادة التقييم بصورة خاطئة لا تقوم على أساس دراسات للسوق أو مصادر موثوقة، ويعتمد موظفو الجمارك إما على الأسعار المحلية أو يقومون بتعديل الأسعار وفقا لتقديرهم بهدف زيادة الرسوم الجمركية وحسب (الهدف الأساسي) لوزارة المالية.

الملاحظة رقم 6:

كما في حالة زيت النخيل، يتم إجراء التقييم الجمركي عادة في ميناء أخرى غير ميناء الوصول، وقد لا تتوفر لدى موظفو الميناء الخبرة الكافية فيما يتعلق بالبولي إيثيلين، ومن ثم قد يقومون بتسجيله برمز خاطئ مما يضطر المستورد إلى خوض إجراءات معقدة للتفاوض على الرمز الصحيح وهو ما يتسبب في تأخير الشحنة وفرض غرامات عليه.

الملاحظة رقم 7:

أي تأخير في إجراءات الاستيراد وبقاء المنتجات في الميناء يؤدي مباشرة إلى تحمل المستورد مدفوعات إضافية لهيئة الميناء ووكيل الشحن. كما يؤدي تأخر الشحنة وعدم كفاءة إجراءات الميناء إلى خسائر كبيرة بالعملة الصعبة ناهيك عن تفاقم العبء المادي الواقع على المنتج المحلي.

الملاحظة رقم 8:

كما في حالة قطع غيار السيارات، يعاني مستوردو البولي إيثيلين من طول المدة التي تستغرقها الجهات التي تقوم بالمراجعة خاصة الأمن العام.

الملاحظة رقم 9:

بينما يشكل نظام نافذة والتسجيل المسبق للشحنات تحديا لجميع القطاعات تقريبا، إلا أن الطبيعة المتباينة للخامات المستخدمة في صناعة اللدائن تتسبب في مشكلة أكبر نظرا لأهمية الصادرات المصنوعة من البلاستيك.

3- توثيق مفصل لإجراءات استيراد المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 3901)

يعرض الشكل 3-1 والجدول 3-1 قائمة تضم 13 إجراء ترتبط باستيراد بوليميرات الإيثيلين (رمز النظام المنسق 3901) و11 جهة يتعامل معها المستورد بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنقسم الإجراءات إلى 3 مراحل وفقا لنموذج الأمم المتحدة المرجعي للسلسلة الدولية للإمداد UN/CEFACT International Supply Chain Model (نموذج الشراء والشحن والسداد):

- **الشراء:** إتمام شروط التجارة وإبرام عقد بيع
- **الشحن**: ترتيب حركة شحن البضائع والانتهاء من الإجراءات اللازمة لاستيفاء كافة الشروط التنظيمية الخاصة بالدولتين المصدرة والمستوردة على السواء.
- **السداد**: المطالبة بسداد مقابل البضائع التي تم شراؤها وسداد المدفوعات المحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء يركز فقط على المنشآت العاملة داخل مصر سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لأن المنشآت في المناطق الحرة لا تخضع للإجراءات التي يناقشها هذا التقرير.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ارتباط إجراءات الدفع بإجراءات الشحن، ويجب إتمام الدفع لكي يتم المضي في التخليص الجمركي والإجراءات التجارية اللاحقة الأخرى. لذلك، ستتم مناقشة إجراءات الدفع في بداية إجراءات مرحلة الشحن وأي متطلبات مسبقة سوف تتم مناقشتها بشكل منفصل قبل مناقشة إجراءات مرحلة "الشراء."

وهناك ملاحظتان مهمتان: 1- يسبق عرض الإجراءات الأساسية للاستيراد عرض موجز ولكن مفصل لكيفية حصول المستوردين على تصريح لاستيراد أحد المنتجات كونها أحد الشروط الأساسية للاستيراد والتي يصعب الحصول عليها غالبا مما يؤدي إلى تأخر إجراءات الاستيراد بأكملها. 2- تتعرض إجراءات الاستيراد للعديد من التغييرات خلال هذه الفترة ولا تزال الشركات المستوردة توفق أوضاعها معها. وقد يتم استحداث بعض التعديلات على النظام وفقا للمشكلات التي قد تواجه هذه الشركات. وقد تم إدراج جميع الإجراءات بالتفصيل حتى تاريخ الانتهاء من الدراسة، ولكن قد يتم إجراء تعديلات جديدة عليها في المستقبل، لذا سيتم إدراج التعديلات الجديدة حتى الموعد النهائي لتسليم الدراسة.

الشكل 3-1: مخطط إجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين إلى مصر

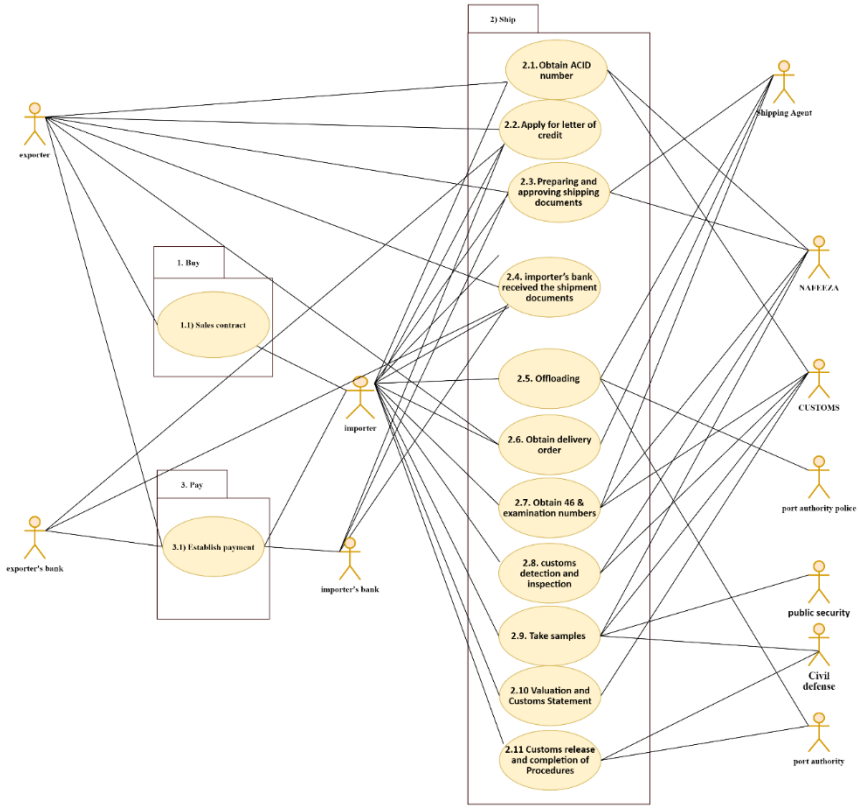

الجدول 3-1: الإجراءات والجهات الرئيسية المعنية باستيراد بوليميرات الإيثيلين

الإجراء / الجهة المعنية	المستورد	الأمن العام	هيئة الميناء	شركة MTS (ناقلة)	وكيل الشحن	الجمارك	شرطة هيئة الميناء	المصدر	الدفاع المدني	بنك المصدر	بنك المستورد
1- الشراء											
1-1 عقد البيع	X							X			
2- الشحن											
2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي *ACID*	X			X		X		X			
2-2 طلب الحصول على خطاب اعتماد	X							X		X	X
2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	X			X	X			X			
2-4 تسلم بنك المستورد لمستندات الشحنة	X							X		X	X
2-5 التفريغ	X		X		X		X				
2-6 الحصول على أمر تسليم	X				X			X			
2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	X			X	X	X					
2-8 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	X					X					
2-9 أخذ العينات*	X	X		X					X		
2-10 التثمين والبيان الجمركي*	X					X					
2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات	X		X						X		
3- الدفع											
3-1 اتمام السداد*	X							X		X	X

3-أ المستلزمات المطلوبة قبل الاستيراد

في حالة الاستيراد بغرض التجارة يجب الحصول على تصريح استيراد، أما في حالة الاستيراد بغرض التصنيع فيجب الحصول على بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج (بطاقة احتياجات)، ويتم استخراج تصريح الاستيراد وبطاقة الاحتياجات من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

1- تصريح الاستيراد

يستغرق استخراج تصريح الاستيراد يومين ويتم تجديده كل 5 سنوات. وتبلغ تكلفة الحصول على التصريح 5000 جنيه (إجمالي عدد المنتجات 21 منتجا وفقا لرمز النظام المنسق)، وتقدر تكلفة إضافة مجموعة منتجات أخرى بألف جنيه للمجموعة، ورسوم التجديد 2000 جنيه.

المستندات المطلوبة وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2017:

أ. استيفاء طلب القيد موقع من (صاحب الشأن/المدير المسئول/رئيس مجلس الإدارة /العضو المنتدب) أمام الموظف المختص او مصدق على صحة التوقيع من بنك معتمد.

ب. صورة رسمية معتمدة من عقد تأسيس الشركة وتعديلاته كما هو مسجل ومنشور في السجل التجاري، مع الإشارة إلى أن 51% من رأس مال الشركة مملوكا لمصريين – نشاط استيراد – ورأس المال المدفوع لا يقل عن مليوني جنيه.

ت. مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري.

ث. صورة البطاقة الضريبية وتقديم الأصل للاطلاع عليه، وصورة معتمدة من الإقرار الضريبي عن العام السابق موضحا به أن حجم الأعمال السنوي للشركة لا يقل عن 5 مليون جنيه.

ج. أصل شهادة الاستيراد باسم أحد الشركاء العموميين أو المحدودين أو المسؤولين عن الاستيراد من مركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة والصناعة.

ح. إيصال إيداع قيمة التأمين الفردي (50 ألف جنيه) وشركات (200 ألف جنيه) في خزانة الهيئة أو خطاب من البنك موضحا به إيداع المبلغ في حساب الهيئة.

2- استخراج بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج (بطاقة احتياجات)

تصدرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مجانا (يستغرق استخراجها يوما واحدا ويتم تجديدها كل 5 سنوات)

وتشمل المستندات المطلوبة لاستخراجها ما يلي:

أ- طلب تسجيل موقعا من الشخص الذي له حق الإدارة

ب- السجل/ الترخيص الصناعي إذا كان المشروع صناعي

ت- مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري

ث- صورة بطاقة الهوية

3- خطاب موجه للهيئة العامة للاستثمار إذا كانت الشركة تابعة لها

4- الحصول على شهادة الإجراءات الجمركية (رقم المعاملة) من الجمارك (50 جنيها)

5- فتح حساب للشركة المستوردة على موقع نافذة مع تسجيل الشخص الذي له حق التوقيع الإلكتروني (E-token)

6- الاشتراك في خدمة التوقيع الالكتروني والحصول على حق استخدامه من خلال إما شركة مصر المقاصة Egypt Clearing House أو شركة SNS وتتراوح التكلفة ما بين 700 جنيه وألف جنيه.

7- إعداد إقرار بأسماء المصدرين الأجانب الذين يتعامل معهم المستورد (رقم التسجيل الضريبي، الاسم التجاري للمصدر، العلامة التجارية).

8- إنشاء حساب للشركة المصدرة لمصر على منصة (Cargo x)

9- إنشاء حساب إلكتروني للوسطاء الجمركيين المعتمدين *على* المنصة الإلكترونية "نافذة" وإصدار التوقيع الالكترونى

(7 من 9 خطوات قد تستغرق وقتا طويلا بحسب مدى قدرة ممثل الشركة المصدرة على الحصول على الموافقة على الأوراق من وزارة التجارة والصناعة)

3-ب المرحلة الرئيسية الأولى: الشراء

1-1 إبرام عقد البيع

الشكل 3-2: مخطط إبرام عقد البيع

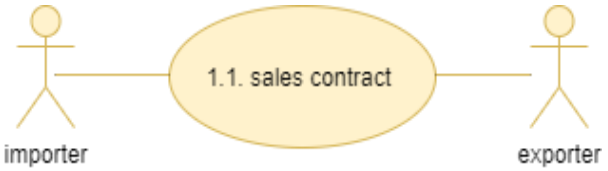

إبرام عقد البيع هو أول إجراء في مرحلة الشراء، ووفقا للشكل 3-2 يتطلب مشاركة كل من:

- الشركة المصرية المستوردة
- المورد

الشكل 3-3: مخطط إجراءات إبرام عقد البيع

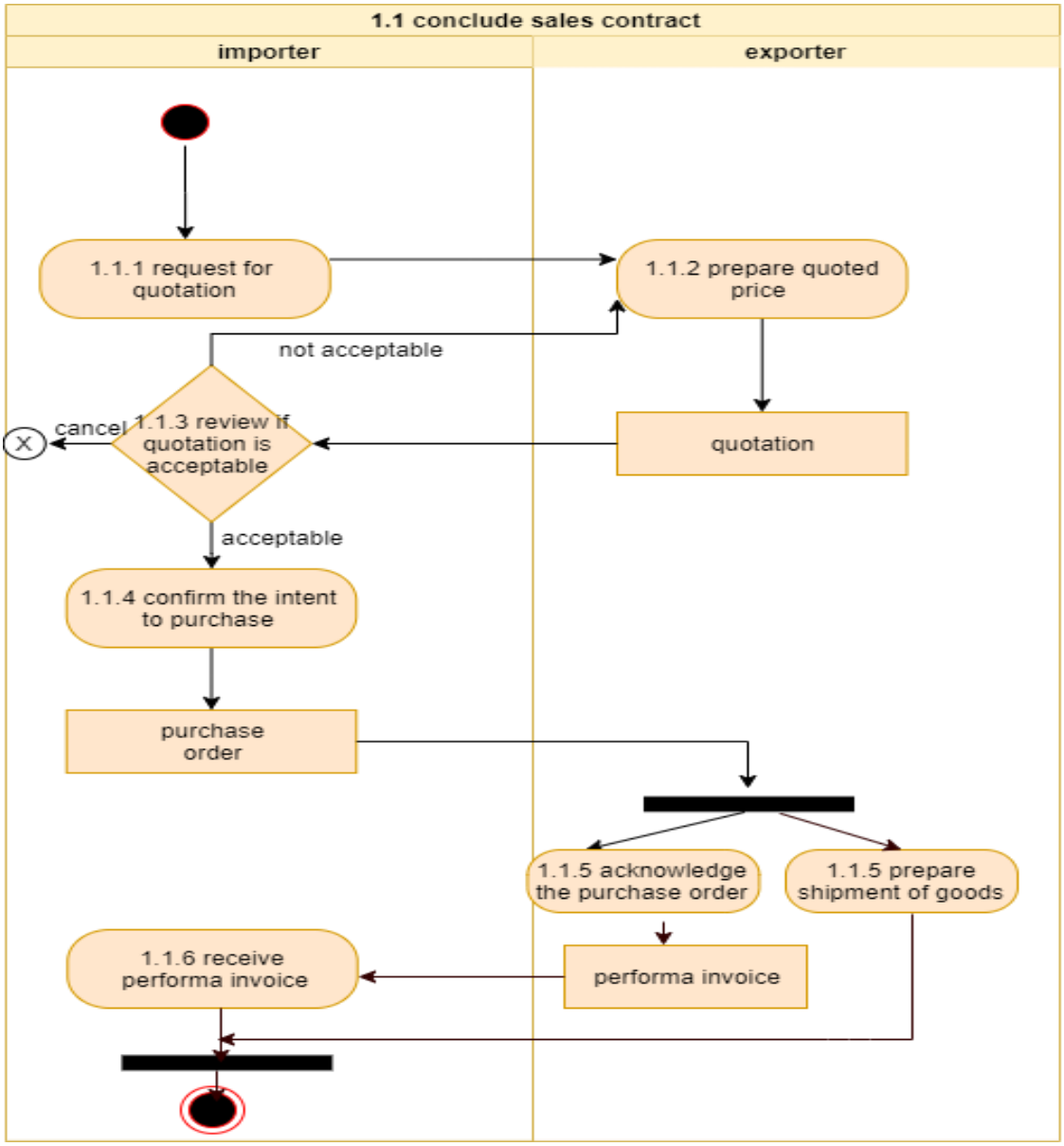

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	***1-1 إبرام عقد البيع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القانون رقم 118 لسنة 1975 في شأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • المورد
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء الإجراءات	• أن يكون المستورد لديه قائمة بالموردين المحتملين • أن يكون المستورد مسجلا لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-1-1 يطلب المستورد المصري عرض أسعار من المصدرين 2-1-1 يقوم المصدرون/ الموردون بإعداد عرض الأسعار (الأسعار وشروط البيع) 3-1-1 يراجع المستورد المصري عرض الأسعار ويقرر إذا كان السعر وشروط البيع مقبولين، وفي حالة عدم القبول يتفاوض مع المصدر على تعديلهما. 4-1-1 في حالة قبول عرض الأسعار وشروط البيع يؤكد المستورد على شراء السلع بأمر شراء 5-1-1 يقر المورد بتسلم أمر الشراء ويؤكد تسليم الشحنة وفقا للسعر وشروط البيع المتفق عليها من خلال إرسال فاتورة اولية للمستورد ويستعد المصدر لتسليم السلع. 6-1-1 المستورد يتسلم الفاتورة الأولية
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• اتفاق المورد الأجنبي والمستورد المصري على سعر البيع وشروط العقد وإبرام عقد البيع • يبدأ المصدر في إعداد وتجهيز السلع لتصديرها بناء على أمر الشراء
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يومان

3-ج المرحلة الرئيسية الثانية: الشحن

الشكل 3-4: مخطط إجراءات الشحن الرئيسية

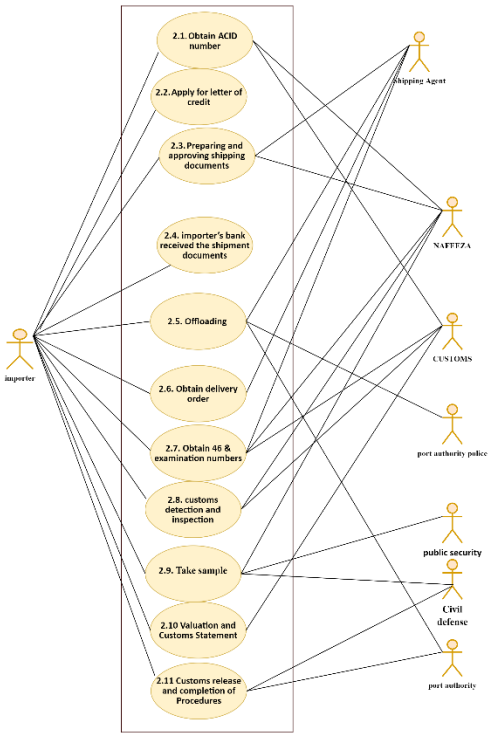

تتضمن إجراءات شحن بوليميرات الإيثيلين إلى مصر 11 إجراء رئيسيا، تتعلق كما يتبين من الشكل 3-4 بالنقل واللوائح التنظيمية، حيث تشمل ترتيب حركة البضائع والانتهاء من الإجراءات الجمركية والإجراءات اللازمة لاستيفاء شروط الأجهزة الحكومية المصرية.

1-2: الحصول على رقم القيد الجمركي ACID

الشكل 3-5: مخطط الحصول على رقم القيد الجمركي *ACID*

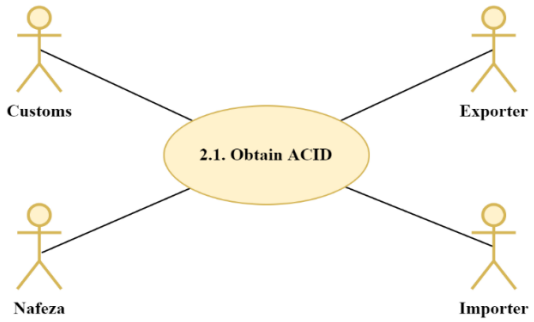

وفقا للشكل 3-5، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- منصة النافذة
- المورد
- الجمارك

الشكل 3-6: مخطط إجراءات الحصول على رقم القيد الجمركي من منصة النفاذة

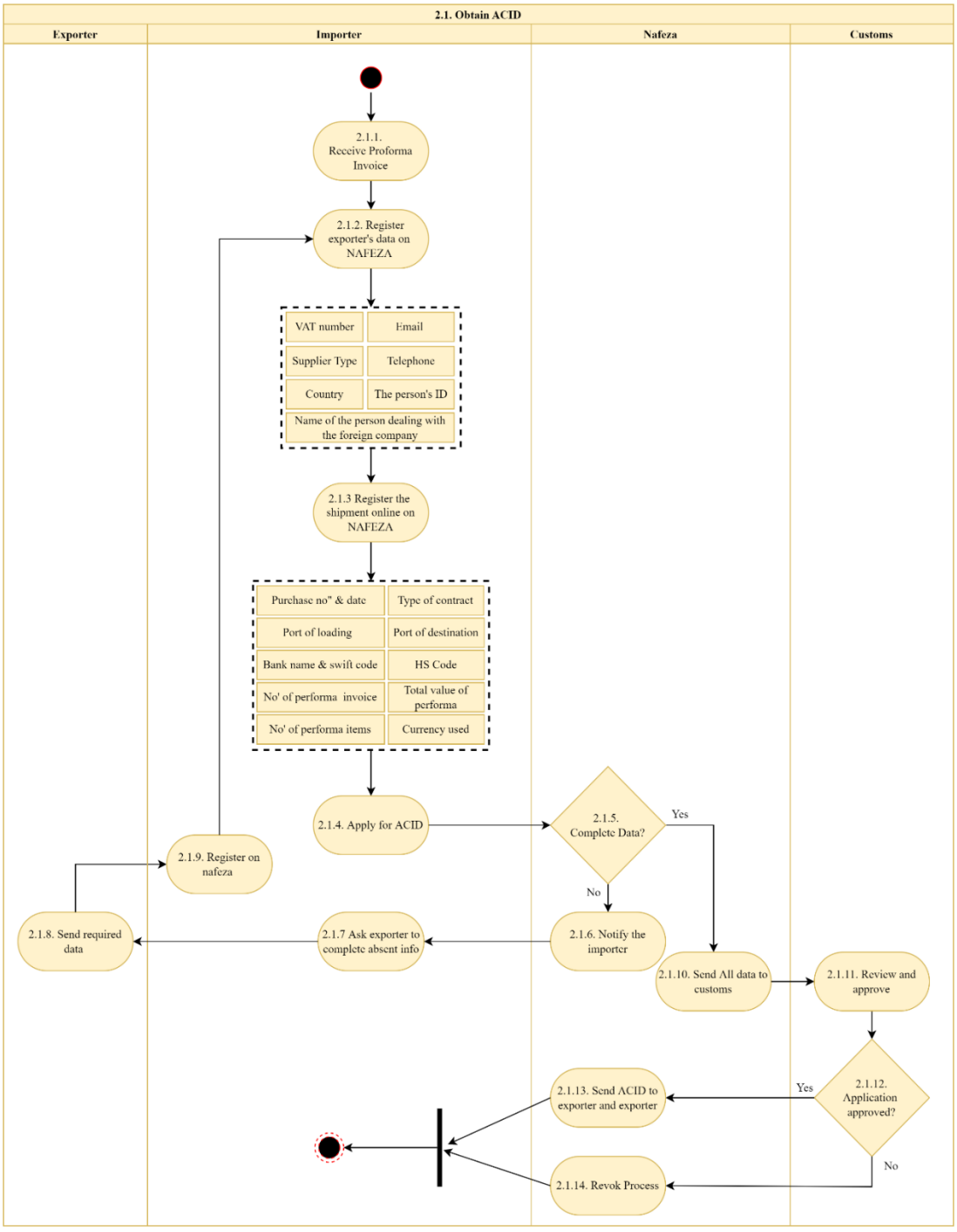

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي المبدئي للشحنة من نافذة والذي أصبح ملزما منذ أكتوبر 2021***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • منشور الاستيراد رقم 31 لسنة 2021 بإصدار الدليل الجمركي لقواعد الاستيراد والتصدير الصادر في أغسطس 2021 • قرار وزير المالية رقم 38 لسنة 2021 بشأن نظام التسجيل المسبق للشحنات • قرار وزير المالية رقم 328 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 38 لسنة 2021. • قرار وزير المالية رقم 490 لسنة 2021 • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 992 لسنة 2015 بشأن القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها لمصر. • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 43 لسنة 2016 بتعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير إلى مصر. • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل الإقرار الجمركي الموحد SAD • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • منشور الإجراءات رقم 11 لسنة 2021 بشأن إجراءات نظام التسجيل المسبق للشحنات • القرار رقم 7 لسنة 2022 بشأن الموافقة على المستندات الاستيرادية (الفاتورة، شهادة المنشأ) المقدمة الكترونيا أو ورقيا.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • نافذة • المورد • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون لدى المستورد حسابا على موقع النافذة • أن يكون المستورد مرخصا من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ولديه بطاقة ضريبية وسجل تجاري ساري المفعول • أن يكون للشركة المصدرة لمصر حساب على منصة (Cargo x)
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-1-1 يتسلم المستورد فاتورة أولية من المصدر بعد إرساله أمر الشراء إلى المصدر 2-1-2 يقوم المستورد بتسجيل كافة بيانات المصدر المطلوبة على منصة النافذة وتشمل (رقم ضريبة القيمة المضافة، نوع المورد موزعا أو مصدرا)، دولة المورد، اسم الشخص المتعامل مع الشركة الأجنبية، ورقم هويته وهاتفه وإيميله الشخصي.

	2-1-3 يسجل المستورد جميع البيانات الخاصة بالشحنة نفسها وتشمل (رقم وتاريخ الشراء ونوع العقد وميناء الشحن وميناء الدخول واسم البنك ورقم السويفت ورقم الفاتورة الأولية وتاريخها وعدد البنود بها والبند الجمركي وإجمالي قيمة الفاتورة وقيمة كل بند والعملة المستخدمة). 2-1-4 يتقدم المستورد المصري بطلب الحصول على رقم القيد الجمركي عبر نافذة 2-1-5 يتأكد نظام نافذة من استيفاء البيانات 2-1-6 إذا كانت البيانات غير كاملة تخطر منصة النافذة المستورد بذلك 2-1-7 يقوم المستورد في هذه الحالة بطلب البيانات المفقودة من المصدر 2-1-8 يرسل المورد البيانات/ المعلومات المطلوبة للمستورد 2-1-9 يستخدم المستورد البيانات التي أرسلها المصدر للتسجيل على منصة نافذة مرة أخرى 2-1-10 بمجرد اكتمال البيانات ترسل نافذة جميع البيانات للجمارك من أجل الفحص الأمني 2-1-11 تتلقى الجمارك البيانات عن طريق النافذة وتقوم بفحصها 2-1-12 تقرر الجمارك الموافقة على الطلب من عدمه 2-1-13 في حالة الموافقة على الطلب تقوم نافذة بإرسال رقم القيد الجمركي للمستورد والمصدر 2-1-14 في حالة رفض الطلب تقوم نافذة بإلغاء الإجراءات.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على رقم القيد الجمركي
الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	يومان (48 ساعة)

2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

الشكل 3-7: مخطط تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

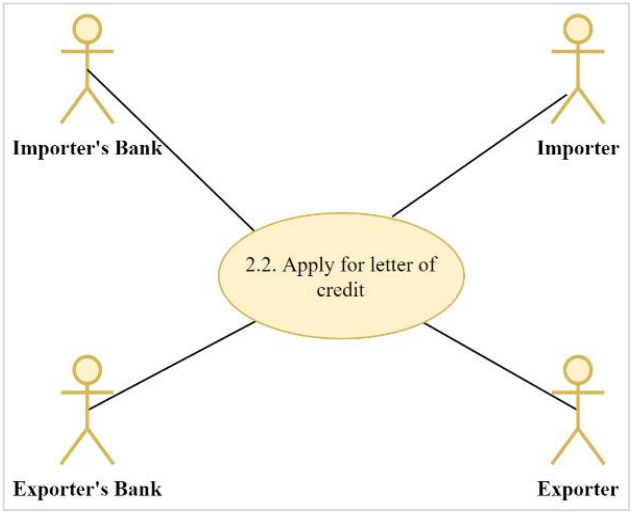

وفقا للشكل 3-7: تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- بنك المستورد
- المصدر (المورد)
- بنك المصدر

الشكل 3-8: مخطط إجراءات تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

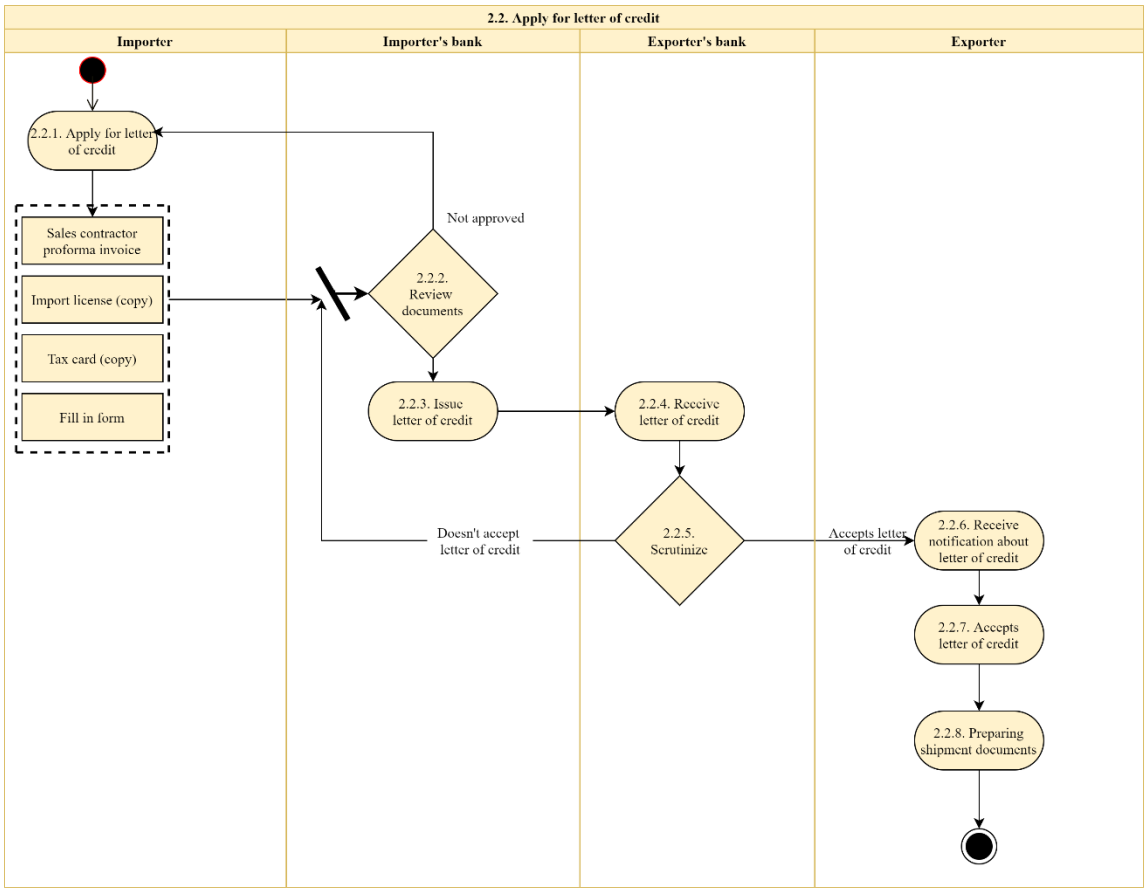

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية • منشور الإجراءات رقم 6 لسنة 2022 بأن يخطر كل عميل الهيئة كتابة بأي تغيير في بيانات التسجيل • الكتاب الدوري في شأن الاستيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن النموذج رقم 4 (حالة عدم طلبه وتسلم مدفوعات النفقات الإدارية)
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • بنك المستورد • المصدر (المورد) • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• إبرام عقد البيع بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-2-1 يتقدم المستورد بطلب للحصول على خطاب اعتماد من البنك الخاص به ويقدم جميع المستندات اللازمة لذلك (نموذج الطلب، البطاقة الضريبية، صورة من ترخيص الاستيراد، وعقد البيع). 2-2-2 يراجع البنك جميع المستندات المقدمة ويقوم بتقييم الوضع الائتماني للمستورد، وإذا لم يتم الموافقة على الطلب يطلب البنك من المستورد إعادة التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد مرة أخرى. 2-2-3 إذا تمت الموافقة على الطلب يوافق بنك المستورد على الطلب ويصدر خطاب الاعتماد ويرسله إلى بنك المصدر (البنك الاستشاري) 2-2-4 يتسلم بنك المصدر الأجنبي خطاب الاعتماد من بنك المستورد المصري 2-2-5 يقوم بنك المصدر بمراجعة جميع الشروط والأحكام وفي حالة عدم قبول خطاب الاعتماد يقوم بإخطار بنك المستورد بذلك. 2-2-6 أما إذا تم قبول خطاب الاعتماد، فيتلقى المصدر إخطارا بخطاب الاعتماد. 2-2-7 يقبل المصدر خطاب الاعتماد 2-2-8 يبدأ المصدر الأجنبي في إعداد مستندات الشحنة
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	فتح خطاب اعتماد بالفعل

متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• تستغرق خطوات تقديم المستندات والموافقة عليها 1-3 أشهر بحسب حجم المنشأة المستوردة • كلما كان حجم المنشأة كبيرا تكون الإجراءات أسرع

3-2 إعداد واعتماد مستندات الشحن

الشكل 3-9 مخطط إعداد واعتماد مستندات الشحن

وفقا للشكل 3-9 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- المصدر (المورد)
- وكيل الشحن
- بنك المستورد
- شركة MTS

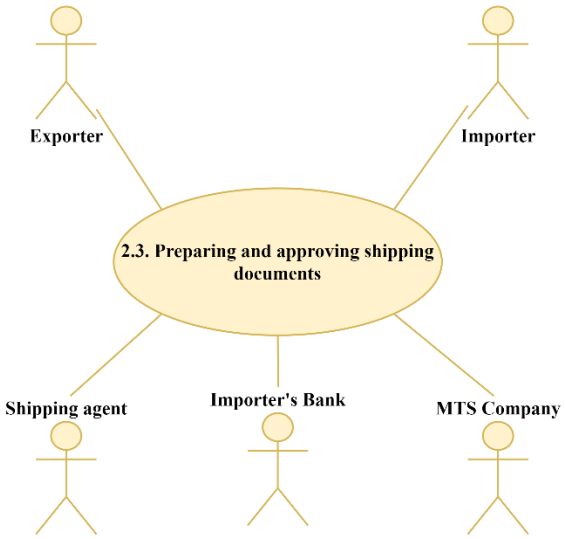

الشكل 3-10: مخطط إجراءات إعداد واعتماد مستندات الشحن

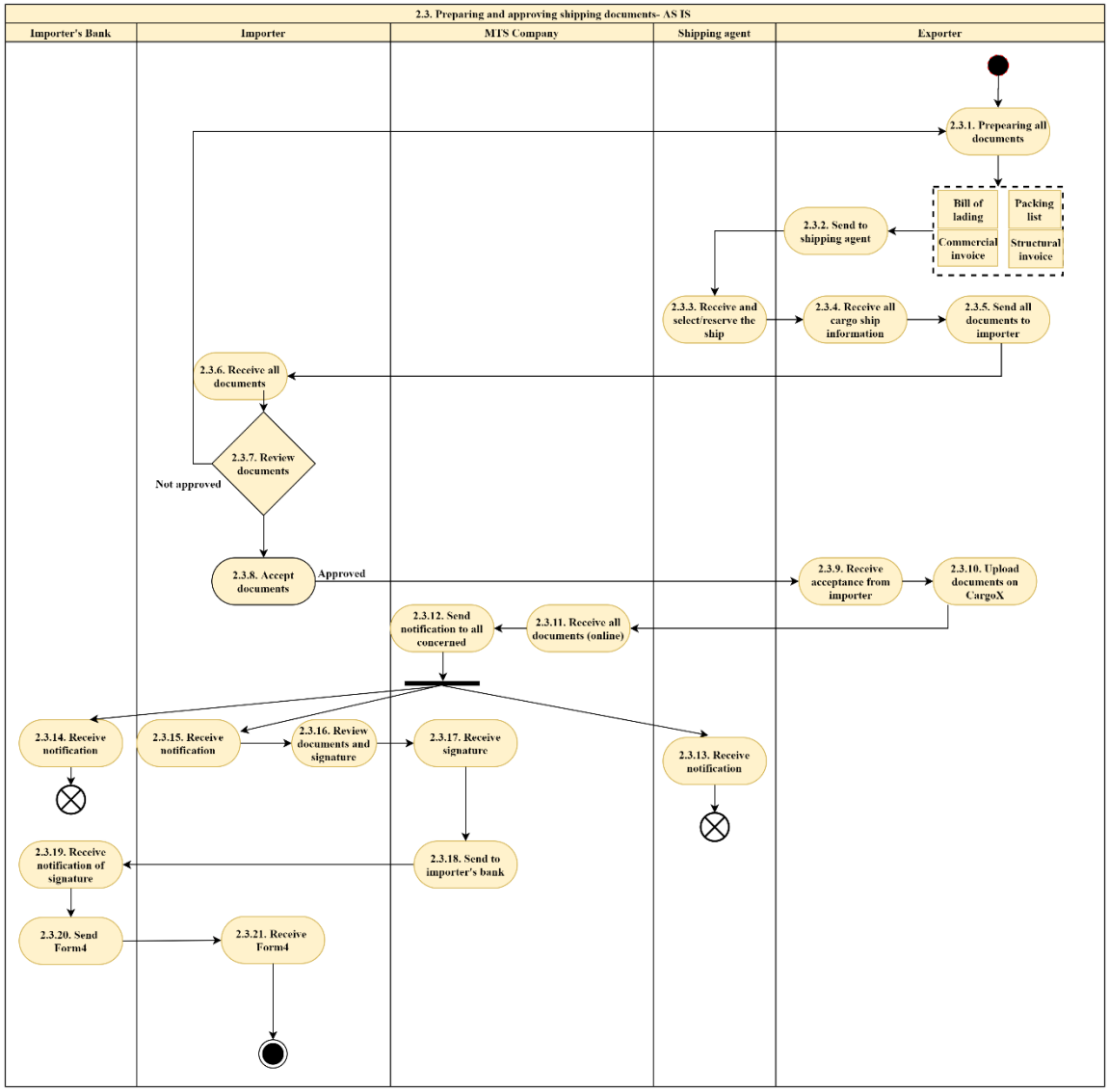

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية. • الكتاب الدوري في شأن الاستيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن النموذج رقم 4 (حالة عدم طلبه وتسلم مدفوعات النفقات الإدارية).
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المستورد • بنك المستورد • شركة MTS • وكيل الشحن
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون المستورد حصل بالفعل على رقم القيد الجمركي وأرسله للمصدر لوضعه على جميع المستندات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-3-1 يقوم المصدر (المورد) بإعداد كافة المستندات بما في ذلك بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية، قائمة العبوة، الشهادة الصحية، شهادة التحليل، فاتورة هيكلية. 2-3-2 يرسل المصدر (المورد) جميع المستندات لوكيل الشحن 2-3-3 يتسلم وكيل الشحن المستندات ويقوم بالحجز 2-3-4 يتسلم المصدر (المورد) جميع بيانات الشحنة/ السفينة 2-3-5 يرسل المصدر جميع المستندات إلى المستورد بما في ذلك تفاصيل الشحن مثل اسم السفينة ورقمها وتاريخ الوصول والمستندات 2-3-6 يتسلم المستورد المستندات 2-3-7 يقوم المستورد بمراجعة المستندات وفي حالة عدم الموافقة عليها يقوم بإخطار المصدر بإعادة تجهيز المستندات مرة أخرى. 2-3-8 إذا تمت الموافقة على المستندات يقر المستورد بقبولها جميعها. 2-3-9 يتسلم المصدر (المورد) موافقة المستورد على المستندات. 2-3-10 يقوم المصدر برفع جميع المستندات على منصة CargoX والمتصلة بمنصة نافذة. 2-3-11 تتسلم نافذة جميع المستندات 2-3-12 تخطر نافذة جميع الأطراف المعنية بتسلم المستندات. 2-3-13 يتسلم وكيل الشحن الإخطار بتسلم المستندات

	2-3-14 يتسلم بنك المستورد الإخطار بتسلم المستندات 2-3-15 يتسلم المستورد الإخطار بتسلم المستندات 2-3-16 يدخل المستورد على موقع نافذة ويراجع المستندات ويضع التوقيع الإلكتروني عليها. 2-3-17 تتسلم نافذة توقيع المستورد 2-3-18 نافذة ترسل المستندات للبنك 2-3-19 يتم إخطار البنك وينتظر المستورد موافقته للتوقيع 2-3-20 يوافق البنك ويرسل نموذج الشحنة رقم 4 إلى منصة نافذة (إجراء حديث) 2-3-21 تتسلم نافذة النموذج رقم 4 2-3-22 نافذة ترسل إخطارا للمستورد بتسلم النموذج رقم 4 2-3-23 يقر المستورد بتسلم الإخطار
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	اعتماد مستندات الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	7 ايام

2-4 تسلم المستورد لمستندات الشحن وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

الشكل 3-11: مخطط تسلم المستورد لمستندات الشحن وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

وفقا للشكل 3-11 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- بنك المستورد
- المصدر (المورد)
- بنك المصدر

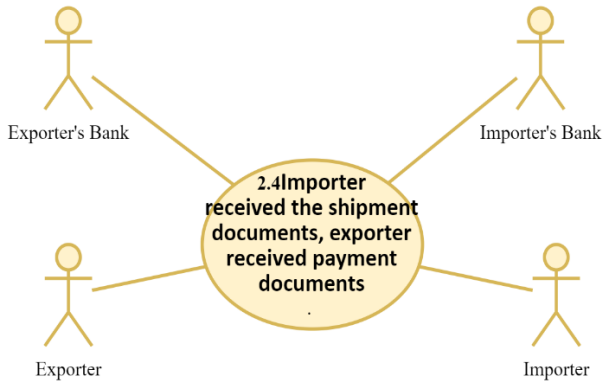

الشكل 3-12: مخطط إجراءات تسلم المستورد لمستندات الشحنة وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع

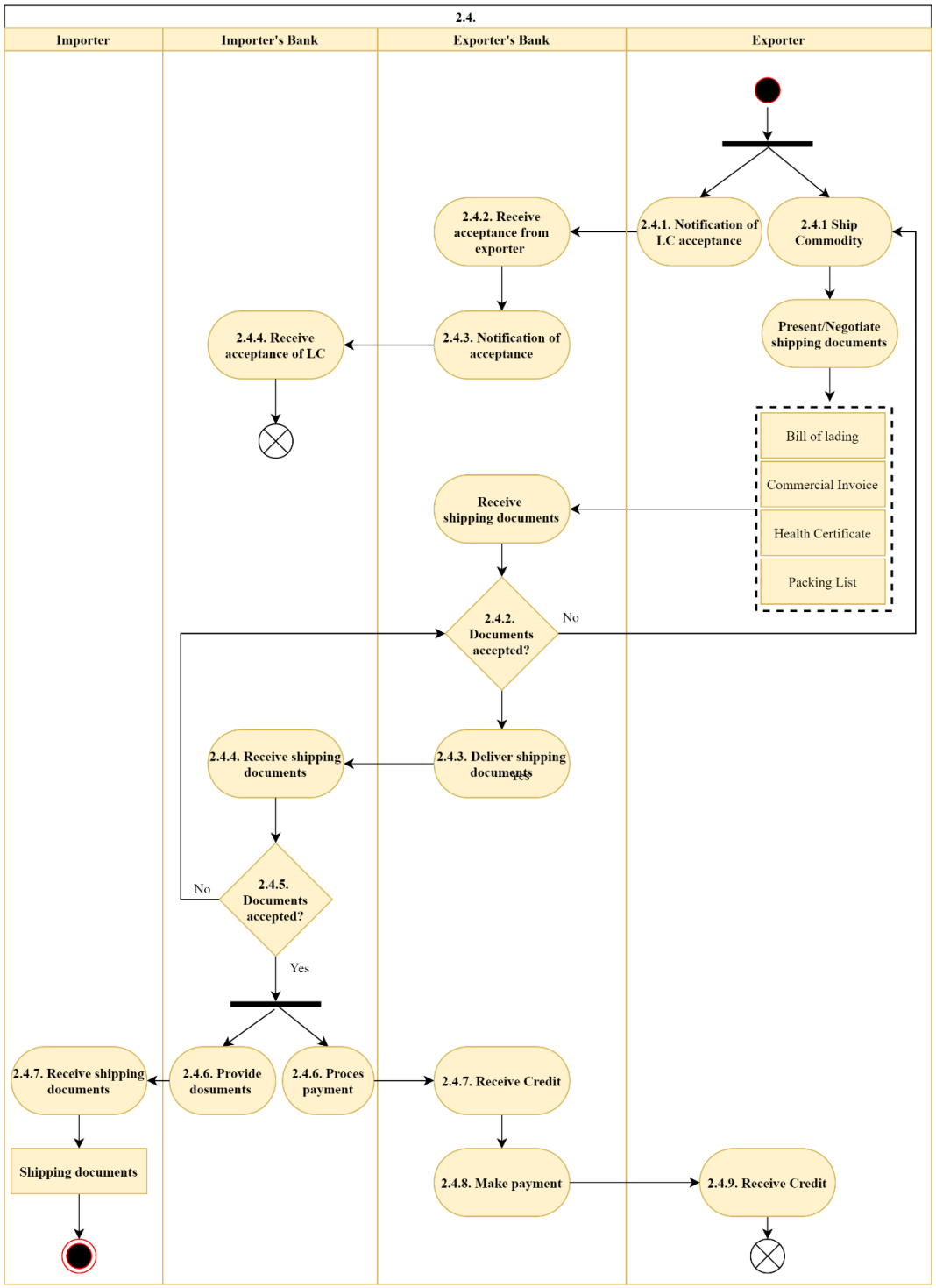

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-4 تسلم المستورد لمستندات الشحنة وتسلم المصدر للمدفوعات مقابل السلع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد لسنة 2004 • القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الالكتروني المرسل للبنوك في 21 فبراير ونسخته المعدلة في مارس 2022 • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك حول الاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • بنك المستورد • المصدر (المورد) • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	فتح خطاب اعتماد بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-4-2 • يخطر المورد البنك الخاص به بقبول خطاب الاعتماد. • يراجع المصدر الأجنبي الشروط والأحكام وإذا رأى أن المستورد المصري يمكنه الوفاء بها يتم إرسال السلع ثم يرسل مستندات الشحن للبنك الخاص به. 2-4-2 • يتسلم بنك المصدر الموافقة على خطاب الاعتماد من المصدر ويقوم بمراجعة مستندات الشحن مقابل خطاب الاعتماد • يتسلم بنك المصدر مستندات الشحن من المصدر ويقوم بمراجعتها 3-4-2 • إذا كانت المستندات مطابقة للشروط والأحكام في خطاب الاعتماد، يقوم البنك بإرسالها إلى بنك المستورد. • يخطر بنك المصدر بنك المستورد بالموافقة 4-4-2 يتسلم بنك المستورد مستندات الشحن 5-4-2 • يتسلم بنك المستورد مستندات الشحن ويقوم بمراجعتها، وإذا كانت مطابقة لشروط خطاب الاعتماد يتم تسليمها للمستورد. • يتسلم بنك المستورد الموافقة على خطاب الاعتماد. 6-4-2 • بنك المستورد يسدد المدفوعات لبنك المصدر (ائتمان) • بنك المستورد يقدم مستندات الشحن للمستورد 7-4-2 يتسلم بنك المصدر إخطار السداد (ائتمان) من بنك المستورد

	2-4-8 يقوم بنك المصدر بتحويل المدفوعات للمصدر 2-4-9 المصدر يتسلم المدفوعات.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• تسلم المستورد المصري للمستندات • تسلم المصدر (المورد) للمدفوعات مقابل السلع
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3-1 أشهر بحسب حجم الشركة المستوردة وكلما كانت الشركة أكبر كانت الإجراءات أسرع

2-5 التفريغ

الشكل 3-13: مخطط التفريغ

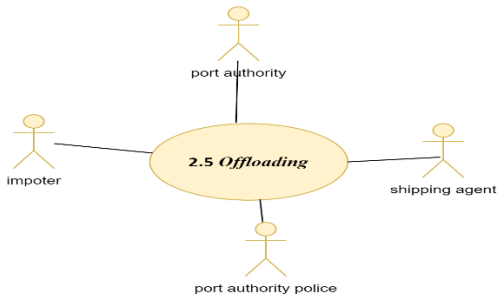

وفقا للشكل 3-13، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- هيئة الميناء
- شرطة هيئة الميناء
- وكيل الشحن

الشكل 3-14: مخطط إجراءات التفريغ

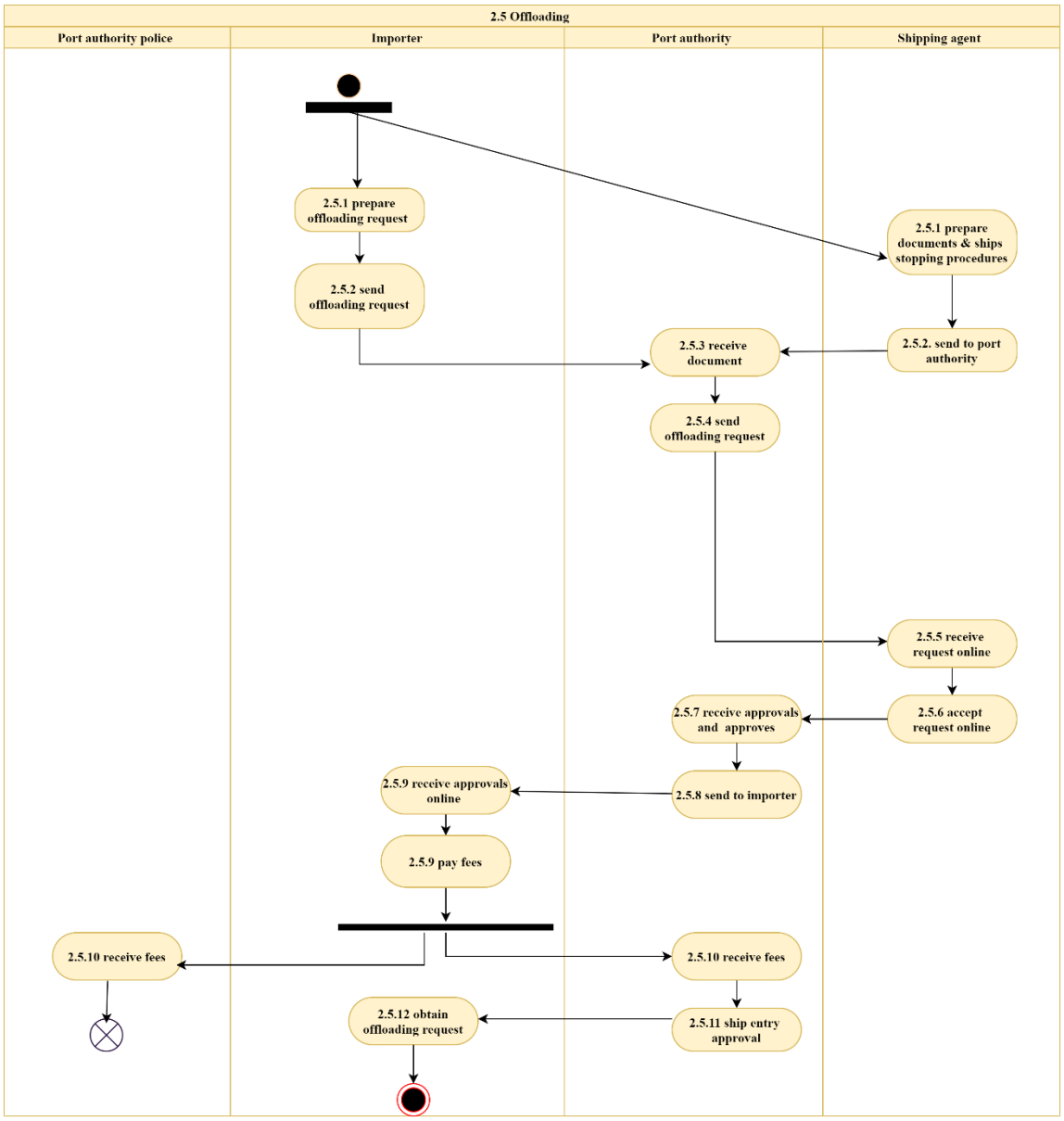

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-5 التفريغ*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار بإصدار لائحة تنظيم مزاولة/*أنشطة* والأعمال المرتبطة بالنقل البحري وتكلفتها. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • هيئة الميناء • شرطة هيئة الميناء • وكيل الشحن
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-5-1 • يتولى المستورد أو المخلص الجمركي أمر التفريغ خلال 7-10 أيام قبل وصول الشحنة (بمتوسط تكلفة قدرها 25 جنيها للطن). • يقوم وكيل الشحن بإعداد الإجراءات وبيانات المانيفستو وتحميلها على منصة نافذة قبل وصول الشحنة بـ 48 ساعة على الأقل. 2-5-2 • يقدم وكيل الشحن طلبا لهيئة الميناء لإرساء السفينة على رصيف الميناء • يرسل المستورد أو المخلص الجمركي طلب تفريغ بضائع إلى هيئة الميناء 2-5-3 هيئة الميناء تتسلم المستندات وطلب التفريغ 2-5-4 هيئة الميناء ترسل إلى الجهات المختصة للموافقة (مثل وكيل الشحن) 2-5-5 كل جهة من الجهات تتسلم طلبا من هيئة الميناء 2-5-6 كل جهة من الجهات ترسل موافقتها إلى هيئة الميناء 2-5-7 تتسلم هيئة الميناء الموافقات وتوافق هي الأخرى 2-5-8 هيئة الميناء ترسل الموافقات إلى المستورد 2-5-9 يتسلم المستورد الموافقات ويسدد المدفوعات المطلوبة لهيئة الميناء وشرطة هيئة الميناء 2-5-10 هيئة وشرطة هيئة الميناء يتسلمان المدفوعات ويصدران إيصالات استلامها 2-5-11 • موظف هيئة الميناء يعتمد دخول السفينة إلى الميناء • موظف الحجر يصعد السفينة ويجري فحصها ويصدر تصريح دخولهاCROLEST 2-5-12 يحصل المستورد على الموافقة على طلب التفريغ ويبدأ في تفريغ البضائع
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	حصول المستورد المصري على الموافقة على طلب تفريغ البضائع
الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	3 ساعات

2-6 الحصول على أمر تسليم

الشكل 3-15: مخطط الحصول على أمر التسليم

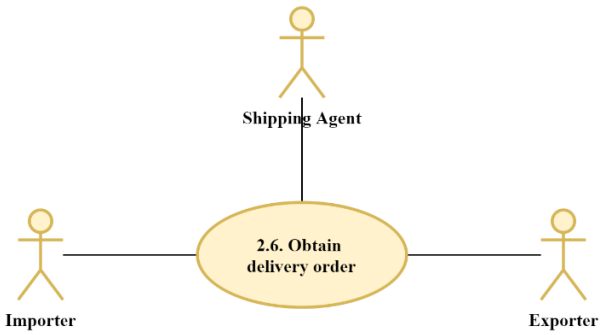

وفقا للشكل 3-15، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- المصدر (المورد)
- وكيل الشحن

الشكل 3-16: مخطط إجراءات الحصول على أمر التسليم

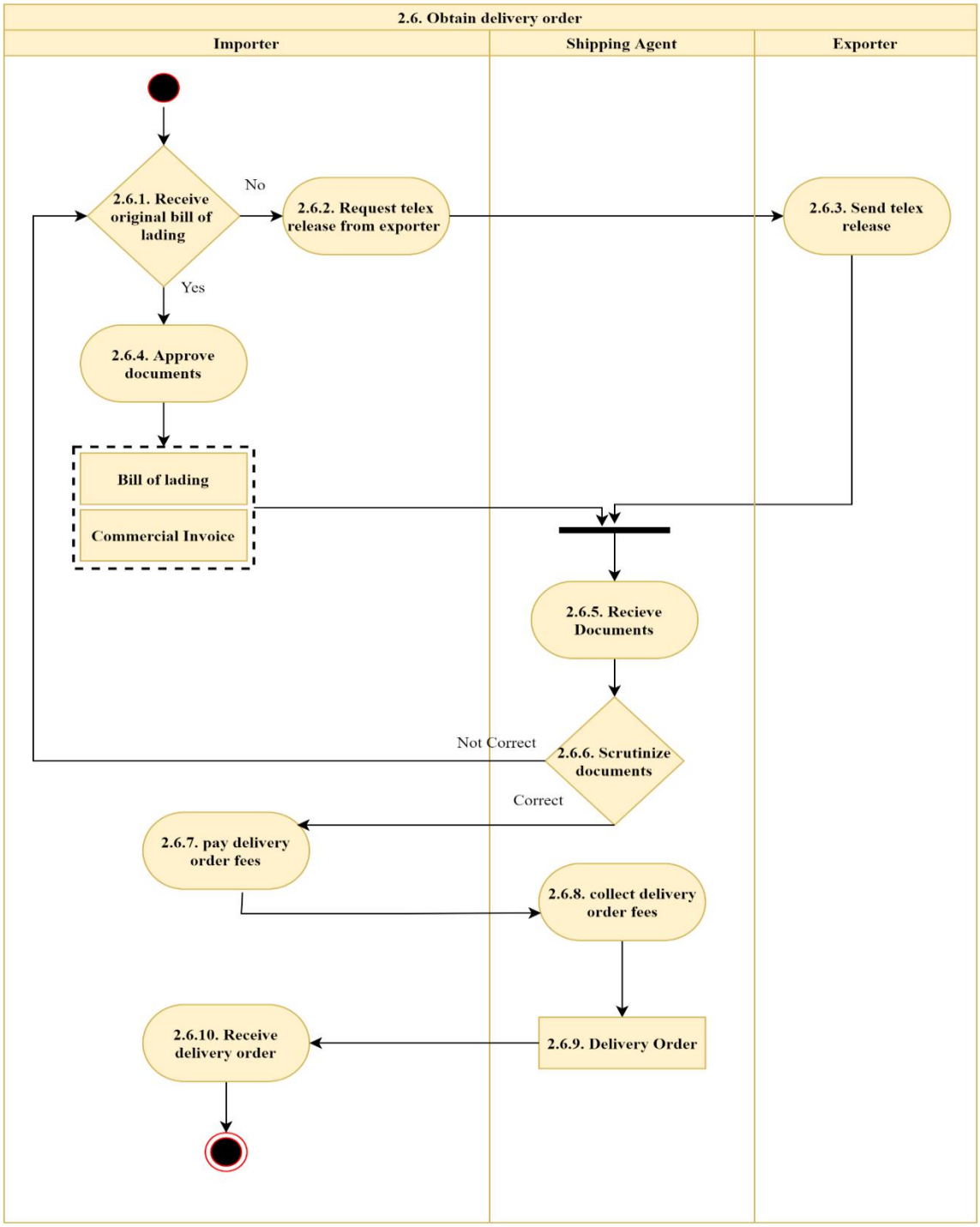

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-6 الحصول على أمر تسليم***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • وكيل الشحن • المصدر (المورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون بحوزة المستورد المصري بوليصة الشحن أو التيلكس
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-6-1 هل قام البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب؟ 2-6-2 إذا لم يقم البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب يقوم بطلب تيلكس من المصدر عبر البريد الالكتروني 2-6-3 يقوم المصدر بإرسال التيلكس لوكيل الشحن 2-6-4 إذا قام البنك بتسليم المستندات للمستورد في الوقت المناسب، يعتمد المستورد المستندات ويتقدم لطلب أمر تسليم باستخدام أصل بوليصة الشحن والفاتورة التجارية 2-6-5 وكيل الشحن يتسلم أصل بوليصة الشحن أو التيلكس 2-6-6 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات وفي حالة عدم قبولها يكون على المستورد إعادة الإجراءات من البداية 2-6-7 أما إذا تم قبول المستندات فيقوم المستورد بسداد رسوم أمر التسليم لوكيل الشحن 2-6-8 يقوم وكيل الشحن بتحصيل رسوم أمر التسليم 2-6-9 يقوم وكيل الشحن بتوقيع أمر التسليم 2-6-10 يتسلم المستورد أمر التسليم
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على أمر التسليم
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3 ساعات بحسب الخطوات السابقة

7-2 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

الشكل 3-17: مخطط الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

وفقا للشكل 3-17، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

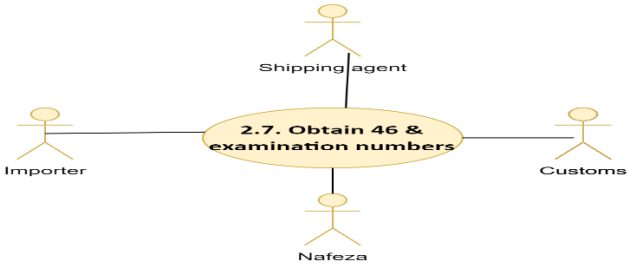

- المستورد
- الجمارك
- وكيل الشحن
- منصة نافذة

الشكل 3-18: مخطط إجراءات الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص

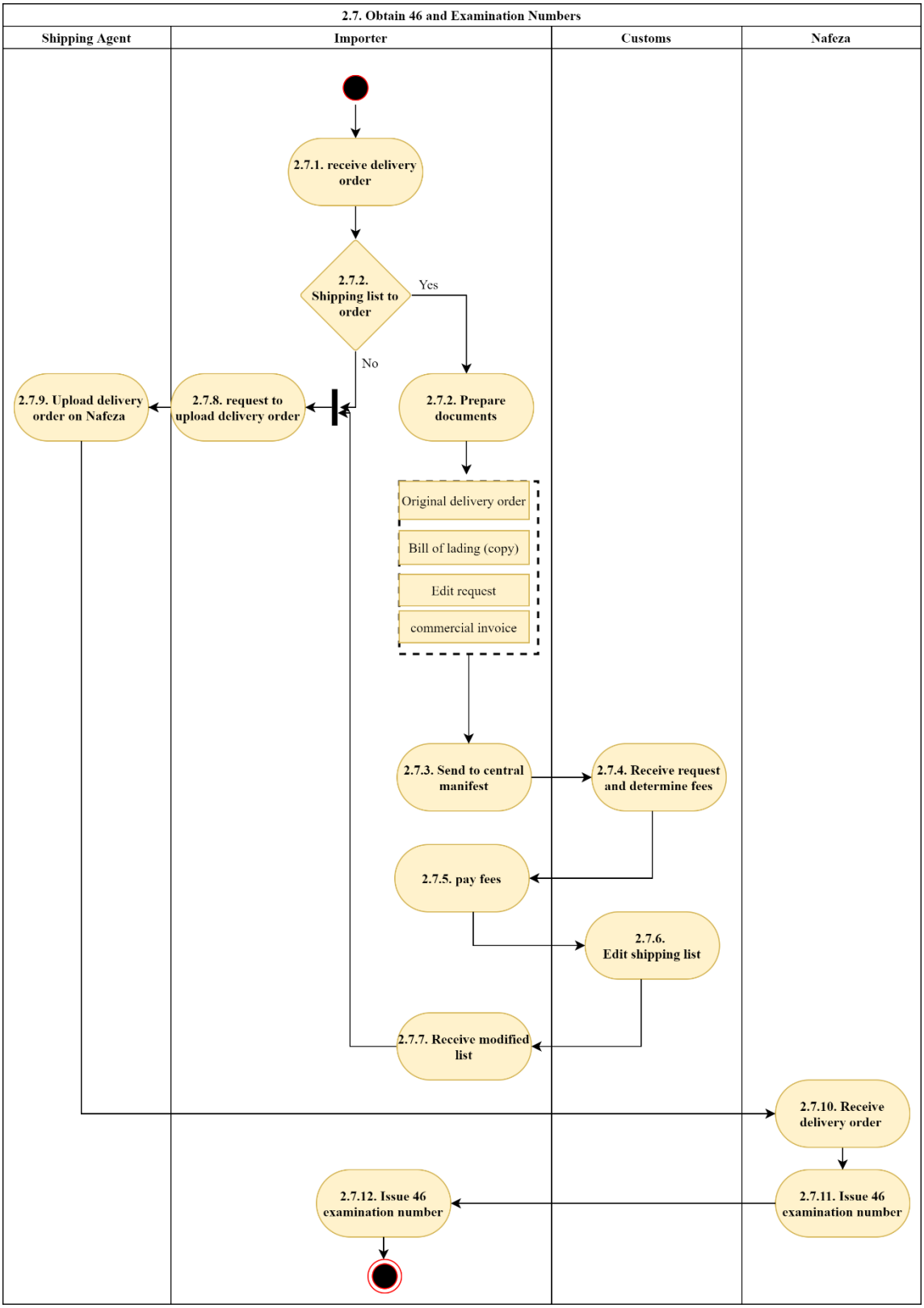

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • الجمارك • وكيل الشحن • منصة نافذة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون المستورد حصل بالفعل على أمر التسليم
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-7-1 يتسلم المستورد المصري أو المخلص الجمركي أمر التسليم 2-7-2 إذا كانت قائمة الشحن "باسم البنك To order " يقوم المستورد أو المخلص الجمركي بإعداد المستندات (أصل أمر التسليم، صورة بوليصة الشحن، طلب تعديل، فاتورة تجارية) 2-7-3 يقدم المستورد أو المخلص الجمركي المانيفستو manifest في هيئة الميناء لتعديل قائمة الشحن 2-7-4 تتسلم إدارة المنافيستو المركزي Central manifest الطلب وتحدد الرسوم 2-7-5 يتم إخطار المستورد أو المخلص الجمركي لدفع الرسوم 2-7-6 تقوم إدارة المانيفستو المركزي Central manifest بتعديل قائمة الشحن 2-7-7 يتسلم المستورد أو المخلص الجمركي القائمة المعدلة 2-7-8 يطلب المستورد أو المخلص الجمركي من وكيل الشحن رفع أمر التسليم على منصة نافذة 2-7-9 يقوم وكيل الشحن برفع أمر التسليم على المنصة 2-7-10 تستقبل منصة نافذة أمر التسليم 2-7-11 منصة نافذة تصدر رقم 46 وأرقام الفحص 2-7-12 يتسلم المستورد رقم 46 وأرقام الفحص
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• رقم 46 • رقم الفحص
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعة واحدة

8-2 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي

الشكل 3-19: مخطط الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي

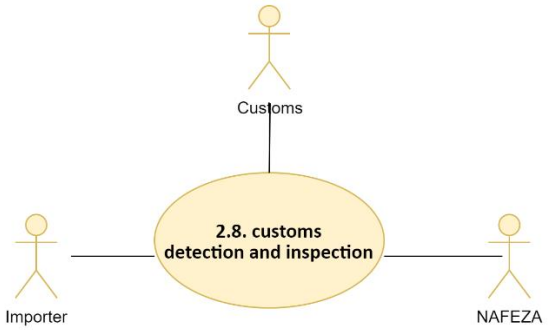

وفقا للشكل 3-19، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- نافذة
- الجمارك

الشكل 3-20: مخطط إجراءات الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي

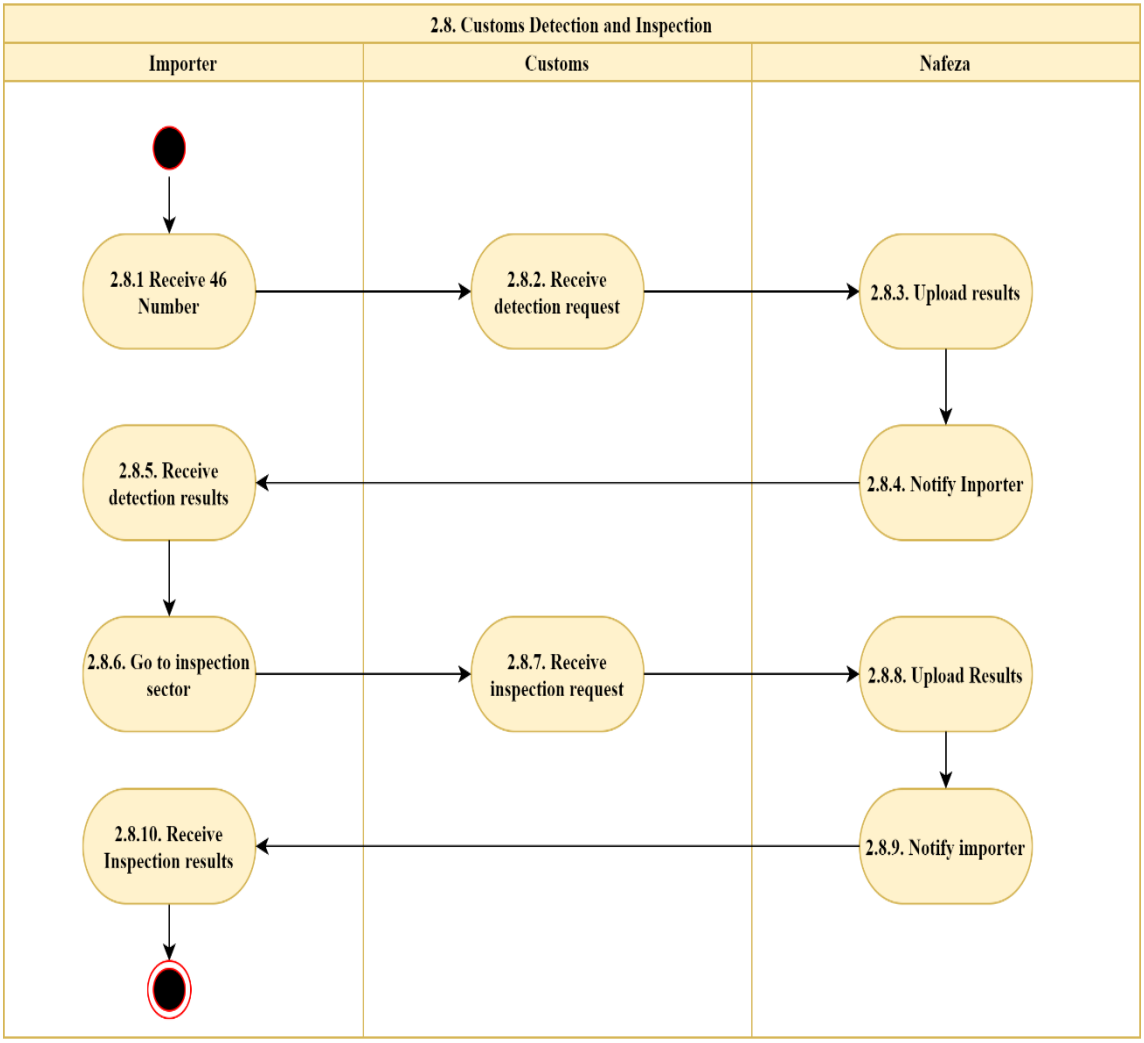

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-8 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • الكتاب الدوري رقم 21 لسنة 2019 بشأن السلع المعرضة للخسارة والتلف
• **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء**	• المستورد • النافذة • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	حصول المستورد المصري على رقم 46 ورقم الفحص
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-8-1 يتسلم المستورد المصري رقم 46 ليبدأ إجراءات التخليص الجمركي 2-8-2 • يقدم المستورد أو المخلص الجمركي الشحنة لموظف الفحص الجمركي لتحليل البضائع والتحقق منها • يتسلم موظف الكشف الطلب ويجريه على البضائع 2-8-3 يقوم الموظف برفع النتائج على منصة نافذة 2-8-4 نافذة تخطر المستورد 2-8-5 يتسلم المستورد نتائج الكشف 2-8-6 يبدأ المستورد إجراءات الفحص لتحديد نوع البضائع والتصنيف الجمركي للشحنة 2-8-7 يتسلم المفتش الطلب ويجري التفتيش 2-8-8 يقوم المفتش برفع النتائج على منصة نافذة 2-8-9 تخطر نافذة المستورد 2-8-10 يتسلم المستورد نتائج الفحص
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	فحص البضائع
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعتان

2-9 أخذ العينات

الشكل 3-21: مخطط أخذ العينات

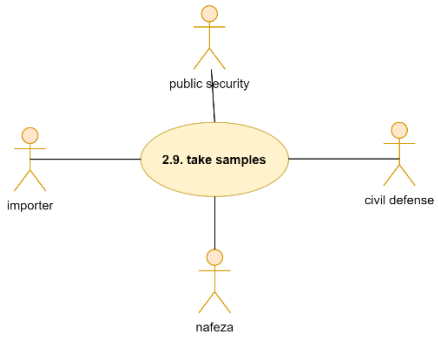

وفقا للشكل 3-21 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- الأمن العام
- الدفاع المدني
- منصة نافذة

الشكل 3-22: مخطط إجراءات أخذ العينات

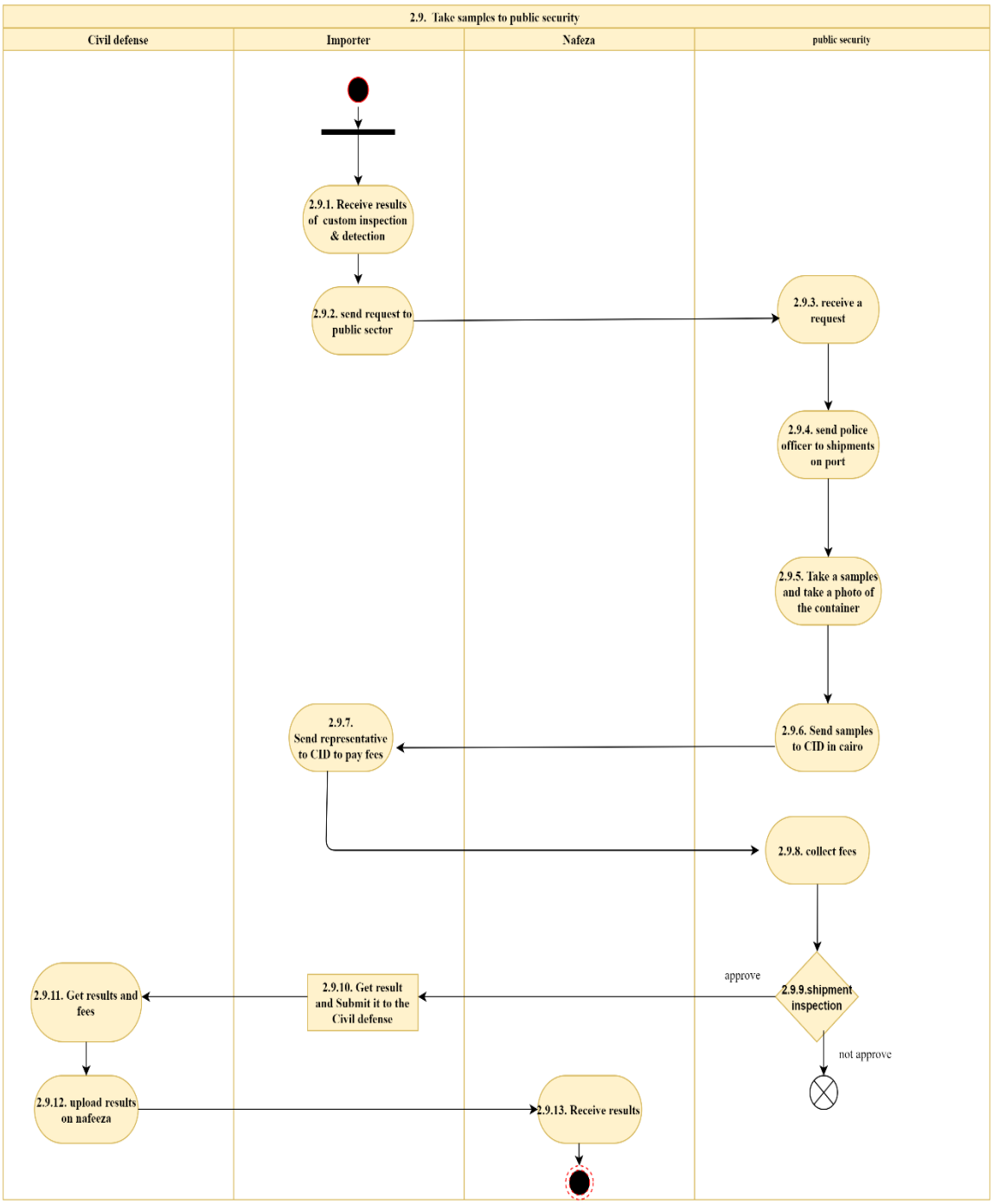

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-9 أخذ العينات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • الكتاب الدوري رقم 29 لسنة 2022 بشأن تقديم الإدارات الجمركية الشهادات الجمركية الخاصة بالكيماويات لمكاتب المخابرات الحربية لحين إنشاء الروابط الإلكترونية. • الكتاب الدوري رقم 28 لسنة 2022 بشأن آلية الإفراج الجمركي عن شحنات البودرة من جميع الأنواع والألوان والكيماويات. • الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 باستثناء الخامات ومستلزمات الإنتاج من تعليمات البنك المركزي لوقف العمل بنظام مستندات التحصيل • الكتاب الدوري رقم 3 لسنة 2022 بشأن تسهيل الإفراج الجمركي عن الكيماويات. • منشور الإجراءات رقم 40 لسنة 2019 بشأن الكيماويات.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • الأمن العام • الدفاع المدني • منصة نافذة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	تم سحب العينات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-9-1 يتسلم المستورد أو المخلص الجمركي نتائج الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي 2-9-2 يرسل المستورد طلبا للأمن العام للبدء في الفحص الأمني 2-9-3 يتسلم الأمن العام الطلب 2-9-4 يرسل الأمن العام ضابط شرطة إلى الميناء لأخذ العينات 2-9-5 يقوم الضابط بفتح الحاوية وسحب عينة وتصوير الحاوية 2-9-6 الأمن العام يرسل العينات لإدارة المباحث الجنائية في القاهرة 2-9-7 يسافر المستورد أو المخلص الجمركي إلى القاهرة لسداد الرسوم لإدارة المباحث الجنائية، حيث يتم دفع 5200 جنيه للطلبات العاجلة، و2400 جنيه للطلبات العادية. 2-9-8 يقوم الأمن العام بتحصيل الرسوم 2-9-9 البدء في إجراءات الفحص الأمني 2-9-10 في حالة الموافقة يتسلم المستورد النتائج ويقدمها للدفاع المدني 2-9-11 يتسلم الدفاع المدني النتائج ويقوم بتحصيل الرسوم 2-9-12 يقوم الدفاع المدني برفع النتائج على منصة نافذة 2-9-13 تتسلم نافذة النتائج
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	استيفاء المستورد للشروط التنظيمية لتسلم الشحنة

متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	10 أيام

10-2 التثمين والبيان الجمركي

الشكل 3-23: مخطط التثمين والبيان الجمركي

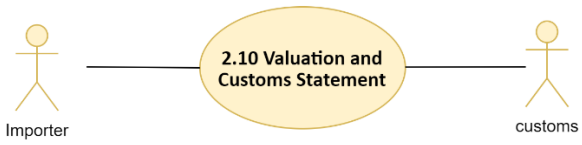

وفقا للشكل 3-23، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- الجمارك

الشكل 3-24: مخطط إجراءات التثمين والبيان الجمركي

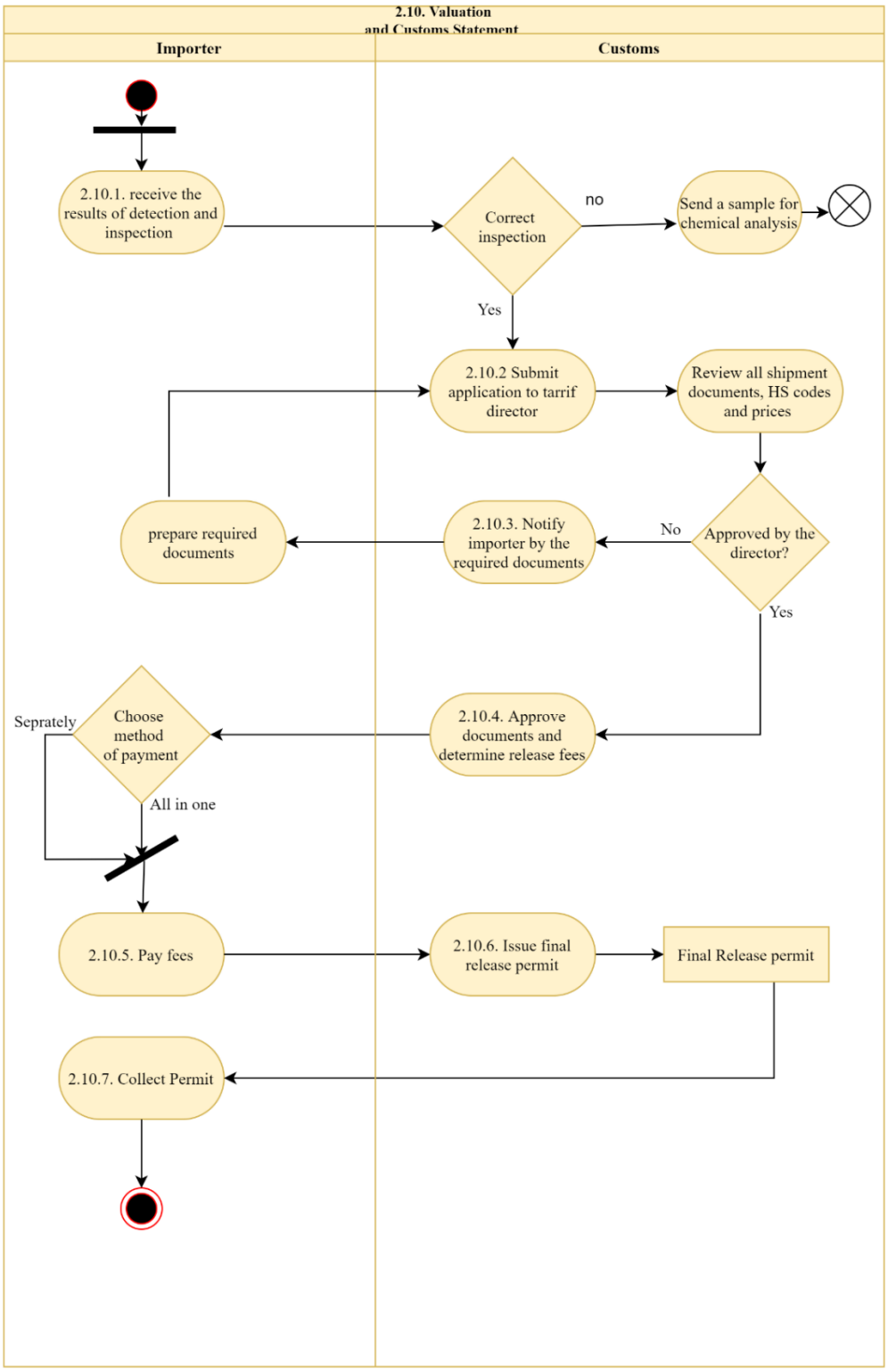

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-10 التثمين والبيان الجمركي***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • القانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 66 لسنة 2017. • منشور الإجراءات رقم 4 لسنة 2022 للتذكير بمنشور الإجراءات رقم 43 لسنة 2020 بشأن إجراءات التثمين لشركة MTS • الكتاب الدوري رقم 29 لسنة 2022 بشأن تقديم الإدارات الجمركية الشهادات الجمركية الخاصة بالكيماويات لمكاتب المخابرات الحربية لحين إنشاء الروابط الإلكترونية. • الكتاب الدوري رقم 28 لسنة 2022 بشأن آلية الإفراج الجمركي عن شحنات البودرة من جميع الأنواع والألوان والكيماويات. • الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 باستثناء الخامات ومستلزمات الإنتاج من تعليمات البنك المركزي لوقف العمل بنظام مستندات التحصيل • الكتاب الدوري رقم 3 لسنة 2022 بشأن تسهيل الإفراج الجمركي عن الكيماويات. • منشور الإجراءات رقم 40 لسنة 2019 بشأن الكيماويات
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الانتهاء من الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-10-2 • يتسلم المستورد ومدير التعريفة نتائج الفحص والكشف الإشعاعي • في حالة عدم تطابق الفحص يتم إرسال عينة لمصلحة الكيمياء لفحصها 2-10-2 يقوم مدير التعريفة بمراجعة كافة المستندات والتأكد من استيفاء جميع شروط الاستيراد، ومراجعة الأسعار للتحقق منها. 3-10-2 إذا كان هناك مشكلة في المستندات يتم اخطار المستورد بها 4-10-2 يعتمد مدير التعريفة المستندات ويحدد الرسوم المطلوبة للإفراج عن البضائع وتشمل (رسوم جمركية، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة إيرادات تجارية وصناعية بنسبة 1%، ورسوم نافذة قدرها 1780 جنيه) 5-10-2 • يقوم المستورد أو المخلص الجمركي بسداد المبالغ المطلوبة وتظهر في فاتورة موحدة 6-10-2 تتسلم الجمارك المبلغ وتقوم بتحديث حالة الدفع على منصة نافذة وإصدار تصريح الإفراج 7-10-2 بعد الانتهاء من عملية الدفع يستطيع المستورد او المخلص الجمركي طبع الإقرار الجمركي والتخليص الجمركي من على منصة نافذة

معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على البيان الجمركي
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• يوما واحدا في المتوسط (لا يزال المخلص الجمركي يعمل كما سبق ولكن بإجراءات مميكنة (ليست رقمية)) ولا تزال كل جهة معتمدة في الطرف الآخر تتبع الإجراءات والموافقات الخاصة بها بدون التنسيق مع الجهات الأخرى.

2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

الشكل 3-25: مخطط الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

وفقا للشكل 3-25، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- هيئة الميناء
- الدفاع المدني

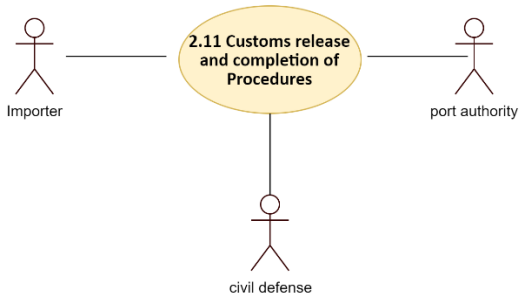

الشكل 3-26: مخطط إجراءات الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

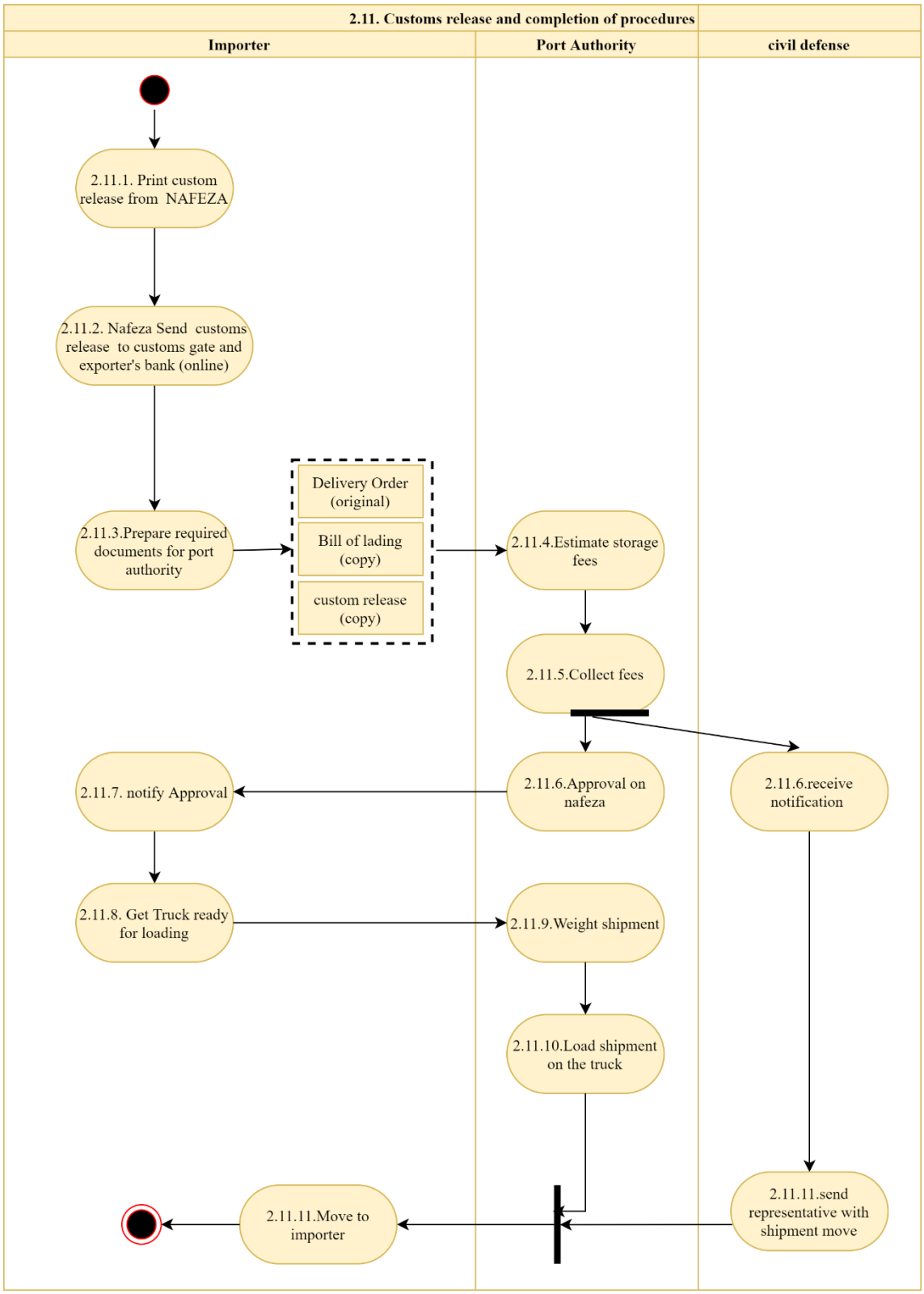

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-11 إجراءات الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار وزير المالية رقم 367 لسنة 2021 بشأن إجراءات التخليص الجمركي المسبق. • منشور الإجراءات رقم 8 لسنة 2021 بشأن مدير التعريفة الخاصة عند الانتهاء من عملية التثمين وتحويل الإقرار الى معتمد وتحت السداد. • منشور الإجراءات التذكيري رقم 2 لسنة 2021 بشأن المستندات الواجب تقديمها للإفراج عن البضائع الواردة والمصدرة. • منشور الإجراءات رقم 23 لسنة 2020 بشأن الإفراج الجمركي المسبق. • منشور الإجراءات رقم 5 لسنة 2018 بشأن وجود 6 مسارات للإفراج الجمركي • الكتاب الدوري رقم 28 لسنة 2022 بشأن آلية الإفراج الجمركي عن شحنات البودرة من جميع الأنواع والألوان والكيماويات.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• هيئة الميناء • المستورد • الدفاع المدني
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	سداد جميع الرسوم الجمركية بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-11-1 بعد الانتهاء من الدفع يكون بمقدور المستورد طبع البيان الجمركي والإفراج الجمركي من على منصة نافذة. 2-11-2 يتم إرسال التخليص الجمركي لبوابة الجمارك، وبنك المستورد، وأرشيف الجمارك من خلال نافذة. 2-11-3 يقدم المستورد لهيئة الميناء المستندات التالية (أصل تصريح التسليم، صورة من بوليصة الشحن وصورة من الإفراج الجمركي). 2-11-4 تقوم الهيئة بتقدير رسوم التخزين (جنيه في اليوم لكل طن + 14% ضريبة قيمة مضافة). 2-11-5 تقوم هيئة الميناء بتحصيل الرسوم 2-11-6 بعد سداد رسوم الهيئة يحصل المستورد على موافقة exchange approval من نافذة. ويتم إخطار الدفاع المدني 2-11-7 يتم إخطار المستورد بإصدار الموافقة. 2-11-8 يستطيع المستورد إدخال الشاحنات التابعة له لتحميل الشحنة باستخدام رقم الإفراج الجمركي. 2-11-9 يتم وزن الشحنة قبل الخروج من بوابة الجمارك ويدفع المستورد جنيها للطن في حالة اختلاف الوزن الفعلي عن ذلك المسجل في الفاتورة. 2-11-10 يتم تخليص الشحنة من الجمارك ونقلها لمقر المستورد. 2-11-11 يتم نقل الشحنة إلى مخازن المستورد ويصاحبها ممثل عن الدفاع المدني لحمايتها
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	خروج البضائع من الميناء ووصولها إلى مخازن المستورد.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

3-ج المرحلة الرئيسية الثالثة: الدفع

(تم تناولها خلال مرحلة الشحن بالفعل)

3-ج-1 إتمام سداد مقابل السلع

تعتبر عملية الدفع مكتملة بمجرد وفاء كل طرف (البائع والمشتري) بالتزاماته (البائع: إرسال مستندات الشحن؛ المشتري: سداد مقابل السلع)، ولأن التحويل المالي وإرسال المستندات يتم بين دولتين قد تستغرق هذه العملية ما يصل إلى 45 يوما. ويتم الانتهاء من سداد مقابل الحديد والصلب خلال المرحلتين 2-2 و2-4 "خطاب الاعتماد"، لذا لم يتم رسم شكل إضافي لهذه العملية.

4- الإطار الزمني لإجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين إلى مصر

يستعرض الشكل 4-1 التسلسل الزمني للإجراءات الرئيسية لاستيراد بوليميرات الإثيلين إلى مصر؛ حيث تستغرق الشركات المستوردة نحو 113 يوم في المتوسط لاستيفاء الشروط التجارية والتنظيمية اللازمة لإتمام 13 إجراء.

ويبين الشكل كذلك أن 4 إجراءات فقط تستغرق ما يزيد عن 95% (107 يوما) من الوقت اللازم لاستيراد بوليميرات الإيثيلين.

الشكل 4-1: الخريطة الزمنية للانتهاء من إجراءات استيراد بوليميرات الإيثيلين

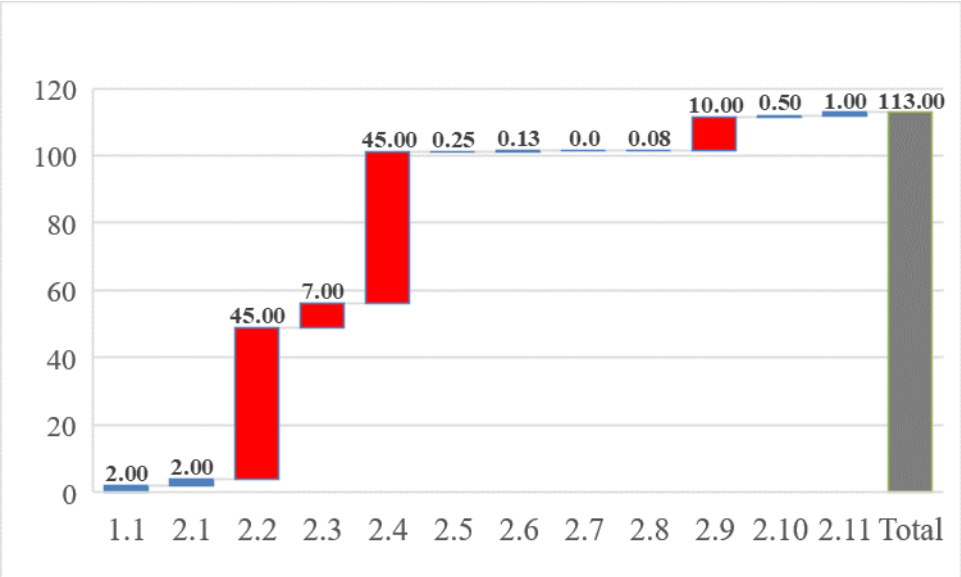

الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

1. منهجية السيناريوهات المقترحة "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وهناك عدة ملاحظات مهمة يجب تناولها قبل تحليل المنتج محل الدراسة بالتفصيل على النحو الآتي:

1- رغم أن الأمر يبدو وكأن الجمارك هي أساس جميع الاختناقات المتعلقة بإجراءات الاستيراد إلا أنها مجرد واجهة وهناك عدد من الجهات مثل هيئة الميناء والعديد من الجهات التي تقوم بالفحص (نحو 38 جهة)، والتي ينعكس عدم الكفاءة والضعف الذي تعاني منه على معاملات المستورد المصري مع الجمارك. وفي الحقيقة فإن أضعف حلقة هي التي تحدد سرعة الإجراءات بأكملها.

2- يعاني نظام نافذة نفسه من أوجه قصور عديدة في تصميمه الأصلي ومرحلة التنفيذ ولا يعمل على تحقيق الهدف المرجو من إنشائه في الأساس وهو قصر جميع الإجراءات على جهة واحدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وإنما يعمل على زيادة وتفاقم المشكلات بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مما يعمل على تعقيد المشكلات وزيادة البيروقراطية.

3- ما سبق لا ينفي حقيقة أن مصلحة الجمارك بحاجة لإصلاحات جدية ورقمنة كاملة للإجراءات بها، حيث تظهر حقيقة أن "دورة المستندات" في مصر أبطأ من "دورة المنتجات" واضحة خلافا للمعتاد في كل دول العالم.

4- هناك فرق كبير في التعامل مع نفس المنتج من حيث التكاليف والإجراءات بين الموانئ المختلفة، وهو ما يعني عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتقدير التكاليف أو الوقت الذي تستغرقه إجراءات الاستيراد ككل، فضلا عن الازدحام الشديد عند بوابات الموانئ التي تتسم فيها الإجراءات "بالسهولة".

5- يجب أن يحصل التركيز على إزالة الاختناقات المرتبطة بإجراءات الاستيراد على الأولوية الكاملة لأنها أساس جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة، وحلها يمثل أحد الشروط الاستباقية للتصدير كذلك، ويعمل على تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال في مصر.

6- يجب تغيير التوجه الحكومي بصورة جذرية ليستهدف تعزيز الصادرات بدلا من "حظر الاستيراد" لما لذلك من مردود إيجابي على توفير العملة الصعبة.

7- ولن يتحقق ذلك ما لم يكن هناك ثقة في القطاع الخاص، حيث يجب تغيير اعتقاد السلطات الحكومية بأن القطاع الخاص مدان حتى تثبت براءته إلى الاعتقاد بأن السلوك الفاسد ليس هو السائد ولا القاعدة التي تبنى عليها السياسات وتتحدد إجراءات المراقبة على أساسها.

8- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها، في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تسعى لتحصيل وجني الأموال كهدف أساسي لها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة؛ مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

9- بحسب الممارسات المثلى، فإن زيادة كفاءة وشفافية إجراءات الاستيراد عملية ديناميكية بطبيعتها بمعنى أنها تستلزم مشاركة مستمرة من جانب مختلف الأطراف المعنية والتشاور معها كإجراء مؤسسي، خاصة القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بمستوى مرتفع من المرونة في إعداد الاستراتيجيات، وآليات التنفيذ، فضلا عن المراقبة والتقييم بانتظام.

وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:

كشف تحليل إجراءات استيراد البولي إيثيلين عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة عن إما مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات

طبيعة المشكلة	التعريف
عيب في تصميم النظام	فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا.
عيب في تطبيق النظام	عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.
غياب السياسات المناسبة	لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه.

يقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية التقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة إلى فئتين على النحو الآتي:

- الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري بالاستفادة من التجارب الدولية
- الفئة (ب): وهى ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره.

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ.

وقد تم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 والذي يوضح الجدول التالي الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

2. جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات استيراد البولي إيثيلين (رمز النظام المنسق 3901)

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					إجراءات الاستيراد	أخرى
الشروط المسبقة						
	- يتطلب استيراد البولي إيثيلين التسجيل على مراحل متعددة مع عدة جهات (تحديدا، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، هيئة التنمية الصناعية، الهيئة العامة للاستثمار، ومصلحة الجمارك). - رغم أن معظم المستندات المطلوبة واحدة تقريبا إلا أنه لا يوجد تنسيق كاف بين هذه الجهات. - تمثل هيئة التنمية الصناعية تحديدا عقبة رئيسية فيما يتعلق باستخراج التراخيص الصناعية. - المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة غير متوفرة بالضرورة بصورة محدثة على المواقع الالكترونية الخاصة بهذه الجهات. - عدم تجديد أي مستند من المستندات المطلوبة يؤدي إلى توقف الإجراءات بالكامل في أي مرحلة من المراحل.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	تركيا ودول الخليج	- رقمنة كاملة لجميع الإجراءات والخدمات المتعلقة بإجراءات التجارة على منصة نافذة بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات الكترونيا باستخدام منصة موحدة سهلة الاستخدام (S) - يجب إتاحة المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة عبر الإنترنت بصورة محدثة وفي التوقيت المناسب وإلزام كافة الجهات بذلك (I) - يجب أن تطبق هيئة التنمية الصناعية القانون 15 لسنة 2017 لتسهيل إصدار التراخيص الصناعية خاصة بالنسبة للأنشطة منخفضة المخاطر (I) - يجب تطوير قدرات العاملين بهيئة التنمية الصناعية ليتمكنوا من	تسريع إجراءات الشروط المسبقة لعمليات الاستيراد وإلغاء تكرار تقديم المستندات	تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار، والإنتاج والصادرات.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				تقديم خدمات كفؤة لمجتمع الأعمال بشكل مهني (S) - إجراء تغييرات جذرية (M): - التوسع في الرقمنة على المستويين الرأسي والأفقي لجميع خدمات الأعمال: التجارة، استخراج التراخيص، تمويل الأراضي، إلخ، بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات عبر الإنترنت على منصة واحدة سهلة الاستخدام.		
	- يواجه الموردين لمصر صعوبات عدة بسبب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 43 لسنة 2016 والذي ينطوي على: - غموض ونقص الشفافية فيما يتعلق بإجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ومدتها، وتزايد المدفوعات غير الرسمية.	- تبني سياسات خاطئة	لا توجد أي دولة في العالم تتبع هذه الإجراءات	- إلغاء القرار 43 لعدم وجود أي استفادة من تطبيقه لأي طرف من الأطراف المعنية.	اتساع قاعدة الموردين لمصر	تحسين صورة مصر في عالم التجارة وتجنب اتخاذ الدول الأخرى إجراءات مماثلة ضد المنتجات المصرية بدعوى المعاملة بالمثل
1- الشراء						
خطوات التجارة المتعلقة بالإنتاج						
2- الشحن						
2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	- يتم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات منذ أكتوبر 2021، ويواجه المستوردون	- عيب في تصميم النظام	- الإمارات - البرازيل	تعديل تصميم النظام للتغلب على التحديات الحالية (I):	- تسهيل الحصول على رقم القيد الجمركي وتقليل	- تحسين التجارة عبر الحدود وزيادة كفاءة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	المصريون العديد من المشكلات على النحو الآتي: - صعوبة استخدام النظام - يتطلب التسجيل إدخال بيانات غير ضرورية - النظام لا يقبل سوى المستندات الأصلية فقط - لا يمكن تغيير/ تعديل المعلومات التي يتم تسجيلها (كتغيير اسم البنك أو الميناء) - ضعف البنية التكنولوجية يؤدي إلى تعطل إجراءات التسجيل - أي خطأ ولو صغير في إجراءات التسجيل يؤدي إلى إعادة إدخال جميع البيانات مرة أخرى. - لا يستطيع النظام ملء البيانات التفصيلية المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - لا يتم إخطار مستخدمي النظام بالتغييرات الدورية في التوقيت المناسب	- عيب في تطبيق النظام		- ليصبح أكثر سهولة في الاستخدام - إلغاء كافة التفاصيل غير الضرورية المتعلقة بالتسجيل - قبول التغييرات والتعديلات على البيانات - قبول صور ضوئية من المستندات - تعزيز البنية التكنولوجية لضمان كفاءة عمل النظام - تطوير النظام بحيث يقوم بملء البيانات المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - التواصل مع المستخدمين في التوقيت المناسب لإخطارهم بأحدث التغييرات التي تتم في الإجراءات والتشريعات والرسوم، إلخ ذات الصلة. - إجراء تغييرات جذرية**(M)**: - استخدام التكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة، خاصة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الكبيرة فيما يلي: - تمييز النسخ الأصلية	الوقت الذي يستغرقه ذلك من خلال زيادة كفاءة النظام وإلغاء الخطوة 2-1-3 (الشكل 4-6) - تقليل التدخل البشري في إجراءات التسجيل ونسبة الخطأ - يحصل المستورد المصري على رقم القيد الجمركي وتحديد فئة المخاطرة التي ينتمي إليها المنتج الخاص به وجميع التفاصيل المتعلقة بإجراءات الاستيراد بما في ذلك: عامل المخاطرة الخاص بالمنتج، الخطوات التالية في الإجراءات الجمركية - وأخيرا، يكون بإمكان المستورد توقع الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد.	إجراءات التجارة وخفض الوقت الذي تستغرقه، إلخ - تعظيم كفاءة إجراءات التجارة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				- تصنيف المنتجات وفقا لمستوى المخاطرة المرتبطة بها - تحديد الإجراءات القادمة فيما يتعلق بالفحص الجمركي ونسبة العينات التي يتم فحصها وتواتر كل فئة، وذلك على أساس معيارين: 1- عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات 2- مصداقية المستورد المصري - تقسيم المستوردين إلى فئات، بحيث يكون لكل فئة لون مختلف (أخضر، أحمر، أصفر مثلا)، وفقا لتاريخهم في الأعمال التجارية بناء على مصداقيتهم؛ ومن ثم تحديد الإجراءات الخاصة بمنتجات كل فئة وفقا للون الذي تندرج تحته بحيث يكون اللون الأخضر هو الأسرع في الإجراءات.		
	- تم العمل بنظام التسجيل المسبق للشحنات بدون مناقشته مع الأطراف المعنية ولا التمهيد له بمرحلة اختبار لتحسين النظام بناء على آراء المستخدمين.	- عيب في تطبيق النظام - غياب السياسات الملائمة		- مشاركة مختلف أصحاب المصلحة باستمرار في تصميم النظام وآلية تنفيذه، والتغييرات الديناميكية اللازمة كإجراء مؤسسي يتم العمل به	إزالة الاختناقات المتسببة في كثير من المشكلات	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	- تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد يستلزم رفع نفس المستندات المطلوبة للخطوة 2-1 السابقة على منصة نافذة. - أدى نقص العملة الصعبة بالإضافة إلى قرار البنك المركزي في مارس 2022 إلى إطالة المدة التي يستغرقها إصدار خطاب الاعتماد. - ومن ثم أدى ذلك إلى رفع أسعار البولي إيثيلين محليا. - رغم أن البولي إيثيلين كمادة خام معفاة من قرار البنك المركزي، إلا أن جميع أجزاء سلسلة التوريد لا تزال يسري عليها القرار ومن ثم تواجه العديد من المشكلات التي تعطل صناعة اللدائن (البلاستك) - كما أن لهذه المشكلات تأثير على المستوى الفني حيث خفضت الشركات العامة التوريدات التي توفرها من البولي إيثيلين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	تبني سياسات خاطئة	تدخل البنك المركزي في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في جميع دول العالم.	- إلغاء قرار البنك المركزي بالكامل (وفقا لإعلان البنك المركزي من المقرر إلغاء العمل بهذا القرار اعتبارا من ديسمبر 2022) (I) - يجب أن يمنح الجهاز المصرفي أولوية أكبر لتوفير العملة الصعبة اللازمة لتغطية استيراد المنتجات الوسيطة (I) - إصدار خطاب الاعتماد عن طريق منصة نافذة - إنشاء آلية مؤسسية لإشراك والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية في وضع السياسات الاقتصادية (S)	- تسريع إصدار خطابات الاعتماد وإجراءات الاستيراد خاصة المتعلقة بالمدخلات الوسيطة - القضاء على تشوهات سلسلة التوريد التي تسبب فيها قرار البنك المركزي - إلغاء تكرار تقديم نفس المستندات لأكثر من جهة	- حل مشكلات الإنتاج والقضاء على المعوقات التي تعطل سلسلة التوريد بأكملها - الحفاظ على حصة مصر في الأسواق الأجنبية للدائن ومواكبة الدول المنافسة في ذلك
2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	- وفقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات، يتعين على المورد الأجنبي رفع جميع المستندات المتعلقة بالشحن على منصة CargoX المتصلة بمنصة نافذة. - وفقا للموردين، عملية التسجيل على منصة CargoX معقدة وصعبة الاستخدام حيث تتطلب معلومات تفصيلية كثيرة فضلا عن ارتفاع	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	تدخل الحكومة مباشرة في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في أي مكان في العالم.	- يجب السماح للمورد الأجنبي استخدام أي منصة أخرى بخلاف CargoX (I) - مراجعة تكلفة التسجيل على منصة CargoX - ميكنة إصدار النموذج 4 عبر منصة نافذة	تسهيل إعداد واعتماد مستندات الشحن	توسيع قاعدة الموردين إلى مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	تكلفتها والتي تصل لنحو 165 دولار لكل معاملة. - إجبار الموردين على التسجيل في منصة CargoX يعتبر تدخل من جانب الحكومة في علاقات الأعمال التجارية. - يتم عادة إصدار النموذج 4 يدويا.					
2-5 التفريغ	- جميع الإجراءات المتعلقة بالتفريغ تتم خارج نافذة - انخفاض مستوى الشفافية بشأن الإجراءات والوقت الذي تستغرقه، والتكلفة خاصة وأنها غير موحدة في جميع الموانئ	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- إصدار الطلب الكترونيا عبر نافذة (I) **إجراء تغييرات جذرية (M):** **- رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل تعني إصدار طلبات التفريغ الكترونيا** - إضافة الرسوم على الفاتورة الموحدة التي يتم سدادها عند الإفراج النهائي عن الشحنة	- تسهيل إجراءات التفريغ، وزيادة الشفافية فيما يتعلق الإجراءات والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها - تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى	تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر.
2-6 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	- لتعديل أي بند في مستندات الاستيراد الأساسية، يدفع المستورد المصري تكلفة إضافية إلى المانيفستو المركزي - يتم تحديد التكاليف الفعلية من خلال التفاوض مع الموظف - غالبا ما يضطر المستورد المصري إلى التعديل الإجباري بسبب مشكلات فنية بسيطة في منصة نافذة، (على سبيل المثال، يتكون رقم	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالحصول على رقم 46 والتكلفة التي يدفعها المستورد المصري(I). - تطوير منصة نافذة للقضاء على المشكلات الفنية (I) - يمكن تعديل المانيفستو مباشرة عبر منصة نافذة (I) **إجراء تغييرات جذرية (M):**	تسهيل حصول المستورد المصري على رقم 46 بدون تحمله تكلفة مبالغ فيها	- الحد من المدفوعات غير الرسمية - وتسريع إجراءات الاستيراد وزيادة مستوى الشفافية والكفاءة بها

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	الحاوية من 19 رقما، بينما لا تسمح نافذة سوى بإدخال 9 أرقام فقط) -			- رقمنة جميع إجراءات الاستيراد ومراجعة أهمية هذه الخطوة ككل بحيث يمكن إلغائها إذا لم تكن هناك حاجة لها أو ميكنتها بالكامل. - إضافة الرسوم إلى الفاتورة الموحدة النهائية التي يتم دفعها عند الإفراج النهائي.		
2-8 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	- في حالة الخلاف بين المستورد المصري ومصلحة الجمارك حول رمز النظام المنسق للمنتج يتم تحويل المسألة إلى مصلحة الكيمياء، وقد يستغرق حل المشكلة ما بين 15 إلى 20 يوما أو أكثر فضلا عن تحمل المستورد المصري لتكاليف الفحص والنقل وتكاليف التخزين الإضافية. - مصلحة الكيمياء هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن البت في هذا الأمر ومن ثم عادة ما يكون لديها عدة نزاعات في انتظار حلها.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- وضع إطار زمني لحل النزاعات حول رمز النظام المنسق للمنتج (I) - تطوير الإجراءات في مصلحة الكيمياء لتسريع حل النزاعات (I)	تسريع إجراءات الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	زيادة مستوى الكفاءة والشفافية في الإجراءات
	يتم إجراء الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي دون الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة		- الإمارات - البرازيل	**إجراء تغييرات جذرية (M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل وهو ما يعني أن النظام سوف يحدد تلقائيا الإجراءات التالية المتعلقة بالفحص	- زيادة كفاءة وشفافية الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي - تخفيف الحمل عن مصلحة الجمارك - تقليل التدخل البشري	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				الجمركي وفقا لفئة المخاطرة التي يندرج تحتها المنتج والمستورد.	- بالنسبة للمنتجات في فئة اللون الأخضر ينتقل المستورد مباشرة للخطوة رقم 2-10-1 في الجزء الأول من هذا التقرير (الوضع الحالي) مع إلغاء كافة الخطوات السابقة لهذه الخطوة.	
2-9 أخذ العينات	- لا يوجد عادة تواصل بين منصة نافذة والجهات القائمة على الفحص الجمركي حيث لا تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من نافذة. - لا يمكن للمستورد المصري أن يتوقع الوقت الذي يستغرقه حصوله على نتائج الفحص الجمركي للعينات - قد يتأخر الوقت المحدد إذا كانت الميناء مزدحمة (مثل ميناء السخنة) - في حالة البولي إيثيلين، يستغرق الحصول على موافقة الأمن العام مدة طويلة للأسباب التالية: - لا يوجد ممثل للأمن العام عادة في كل ميناء ومن ثم يتعين فحص العينات في القاهرة مركزيا. - ممثل الأمن العام قد لا يسافر لتسليم العينات في القاهرة على الفور أو في نفس اليوم.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- تطوير منصة نافذة بحيث يتم ربطها بجميع الجهات المسؤولة عن الفحص كي تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من المنصة (I) - وضع إطار زمني لفحص العينات من قبل الأمن العام (I) - سداد الرسوم إلكترونيا للأمن العام (I) - إلغاء موافقة الدفاع المدني(I)	تسريع إجراءات أخذ العينات وخفض الوقت الذي تستغرقه	- زيادة كفاءة وشفافية أخذ العينات ومن ثم إجراءات الإفراج الجمركي

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	- يجب أن يسدد المستورد المصري الرسوم في مكتب القاهرة. - بعد موافقة الأمن العام يجب أن يتقدم المستورد المصري بطلب للحصول على موافقة الدفاع المدني.					
	- تقوم مصلحة الجمارك وجهات الفحص بتفتيش كل شحنة حتى لو كانت من نفس المورد ويستوردها نفس المستورد المصري. - نظام تقييم المخاطر الذي نص عليه قانون الجمارك الجديد لم يطبق بعد ولا توجد معايير واضحة يتم على أساسها تقييم المخاطر.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	- تطبق الدول عدة نظم مختلفة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالواردات - تقوم الولايات المتحدة وكندا بتطبيق نظام درجات من 1 إلى 10 - تطبق تركيا نظاما يقسم المستوردين إلى فئات ولكل فئة لون معين ويقوم النظام على أساس المخاطرة المرتبطة بالواردات	- يجب وضع معايير معينة ليتم تقييم المخاطر على أساسها (I) - يجب أن تطبق الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة نظاما لتقييم المخاطر - يجب أن تقوم مصلحة الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة بتطبيق نظام تقييم المخاطر الذي ينص عليه قانون الجمارك الجديد لتقسيم المنتجات بسهولة إلى الفئات التي يجب فحصها (S) - -		- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر
			غالبية دول العالم	**إجراء تغييرات جذرية (M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات	- تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى في إجراءات أخذ العينات	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				الاستيراد بالكامل ما يعني قيام النظام تلقائيا بما يلي: - تقسيم المنتجات وفقا للمخاطر المرتبطة بها - تحديد الإجراءات التالية للفحص الجمركي ونسبة العينات وتواتر كل فئة على أساس معيارين: 1- عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات 2- مصداقية المستورد المصري - نافذة واحدة للفحص في كل ميناء تتسلم طلب الفحص الكترونيا - يمكن للمستورد المصري متابعة معاملته خطوة بخطوة من خلال حسابه على المنصة - سداد جميع الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة سهلة الاستخدام	- إلغاء العلاقات المباشرة بين المستورد المصري وجهات الفحص (إلغاء الخطوة رقم 2-9-6 من الجزء الأول في هذا التقرير (الوضع الحالي) وجميع الخطوات المرتبطة بها - تقليل الوقت والتكلفة المتعلقة بالفحص لأدنى مستوى - إضافة كافة الرسوم للفاتورة الموحدة التي يتم سدادها عند الإفراج النهائي	التجارة وتعزيز تنافسية مصر
2-10 التثمين والبيان الجمركي	- في حالة الموافقة على العينات يتم رفع النتائج على منصة نافذة وتبدأ مرحلة التثمين - لا يتم التثمين بالضرورة في ميناء الوصول وفي هذه الحالة قد يستغرق وقتا أطول - لا توجد شفافية فيما يتعلق بجميع الرسوم التي يدفعها المستورد المصري لأن الفاتورة	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	يتم التثمين في غالبية التجارب الدولية اوتوماتيكا بالاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة	- من الضروري أن يتم التثمين في ميناء الوصول لتوفير الوقت والاستفادة من خبرة العاملين بالميناء في المنتجات (I) - ربط منصة نافذة بجميع الجهات المعنية الكترونيا بحيث يقوم	- تسريع إجراءات التثمين والإفراج الجمركي - زيادة الشفافية فيما يتعلق بالرسوم الإجمالية التي يدفعها المستورد المصري	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	غير شاملة وتستثني رسوما أخرى مثل رسوم هيئة الميناء ووكيل الشحن.			المستورد المصري بسداد كافة الرسوم مرة واحدة الكترونيا. (I)		
	- يقوم العاملون بمصلحة الجمارك بإعادة تثمين بوليميرات الإيثيلين المستوردة لتجنب خفض ثمنها في الفواتير ولكن تتم إجراءات إعادة التثمين بصورة خاطئة لأنها لا تقوم على أساس دراسات للسوق أو مصادر موثوقة، حيث يعتمد موظفو الجمارك إما على الأسعار المحلية أو على تقديرهم الخاص مع التركيز على زيادة الرسوم الجمركية وحسب.	تبني سياسات غير ملائمة	- في تركيا تحدد جمعيات الأعمال أسعار كل منتج على أساس دراسات للسوق	- مراجعة إجراءات إعادة تثمين المنتجات وتطبيقها بالصورة الصحيحة، ما يعني وضع مرجع واضح وموثوق للأسعار يكون معروفا للجمارك والمستوردين المصريين على أن يتم تصميم هذا المرجع بمشاركة ممثلين عن الأعمال لكل منتج وبناء على دراسات محدثة للسوق		
				إجراء تغييرات جذرية (M): - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل مما يعني تحديد إجمالي الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة يسهل استخدامها.	زيادة كفاءة وشفافية عملية التثمين الجمركي	

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المستوردين بانتظام ومشاورتهم قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمستوردين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات استيراد البولي إيثيلين من 113يوم حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 31 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 11 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

الشكل 1: البولي إيثيلين – الوضع الحالي

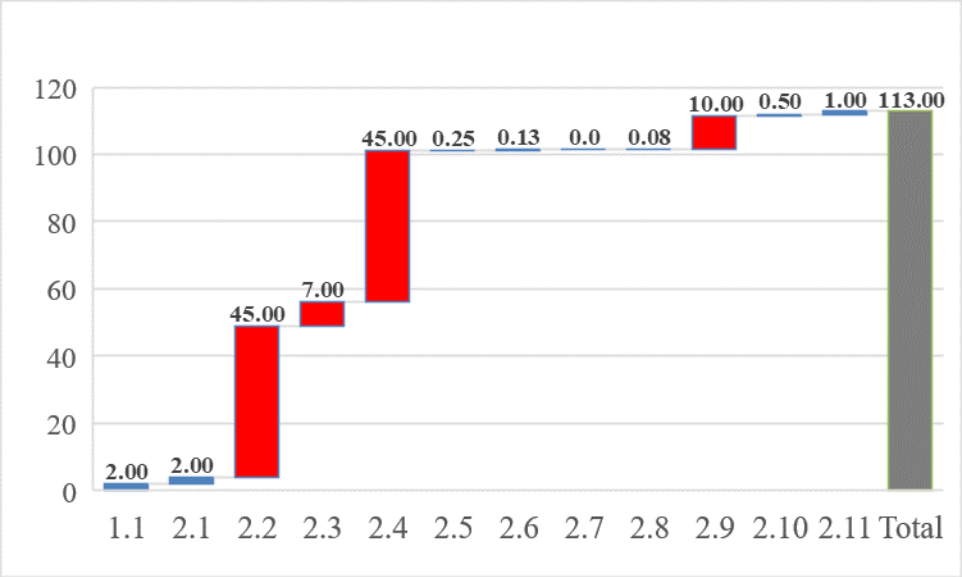

الشكل 2: البولي إيثيلين – الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)

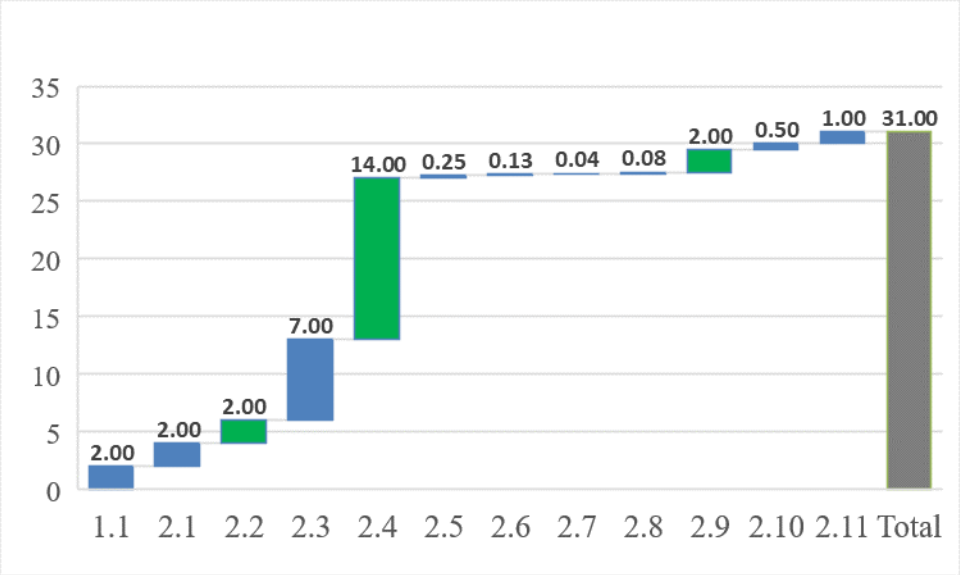

الشكل 3: البولي إيثيلين – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)

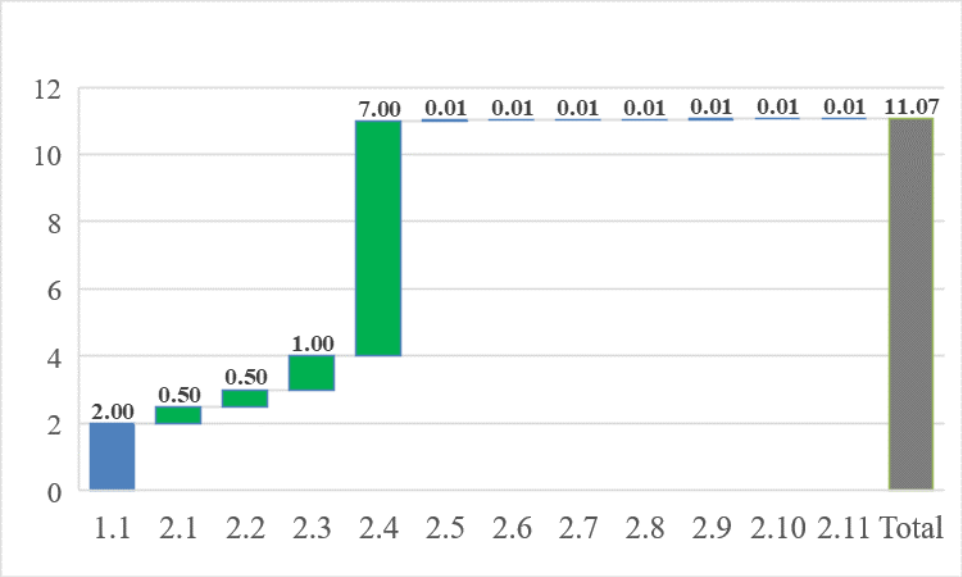

استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901)

الجدول 3: البولي إيثيلين – الإطار الزمني (أفضل الحلول مقارنة بثاني أفضل الحلول)

المرحلة	الإجراء	الوضع الحالي	الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)	الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)
الشراء	1-1 إبرام عقد البيع و شروط التجارة	2	2	2
الشحن	2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	2	2	0.5
	2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	45	2	0.5
	2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	7	7	1
	2-4 تسلم بنك المستورد مستندات الشحنة	45	14	7
	2-5 التفريغ	0.25	0.25	0.0104
	2-6 الحصول على أمر تسليم	0.125	0.125	0.0104
	2-7 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	0.041	0.041	0.0104
	2-8 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	0.083	0.083	0.0104
	2-9 تفريغ الحاوية وأخذ العينات	10	2	0.0104
	2-10 التثمين والبيان الجمركي	0.5	0.5	0.0104
	2-11 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات	1	1	0.0104
الإجمالي		112.999	30.999	11.0728

استيراد بوليميرات الإيثيلين بصورتها الأولية (رمز النظام المنسق 3901)